



المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

تُعنى برصد المخاطر والمؤشرات
وتحليل الاتجاهات الاقتصادية

إعداد : مديرية الدراسات الاقتصادية

النشرة الاقتصادية

العدد الخامس : تموز - آب 2021

المحتويات

أولاً : اتجاهات وقضايا

3		1. خريطة الأزمة وعواملها
3		2. إعادة هيكلة القطاع المصرفي: المبررات وآليات المعالجة
10		3. ملف دعم المحروقات في لبنان
20		4. الفرق بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم في لبنان
24		ثانياً : تقارير وبرامج
28		1. الإنفاق الاجتماعي في لبنان
28		2. التحليل الرباعي للقطاع الزراعي في لبنان
30		ثالثاً : مؤشرات إقتصادية كلية
32		1. المالية العامة
32		2. الكتلة النقدية M1
33		3. ميزان المدفوعات حتى أيار 2021
33		4. الاستيراد والتصدير
34		5. التحويلات إلى لبنان
34		

أولاً : إتجاهات وقضايا¹

1. خريطة الأزمة وعواملها

تتضارب اتجاهات التحليل بشأن أسباب الأزمة الاقتصادية التي مر بها لبنان والعوامل التي تقف وراءها، وأهمية هذا الأمر تكمن في تأثيره على مقاربات الإنقاذ وبرامجه، والتي يوصي بعضها بحلول جزئية وموضعية لا تمسّ عصب السياسات الرئيسية التي تحكّمت بأوضاع الاقتصاد، ويذهب بعضها بعيداً، ولعله محق في ذلك، بإسناد التدهور الحالي إلى هشاشة النموذج الاقتصادي نفسه وقابليته للعطب التي أسفرت عن نفسها خصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة. وبقول آخر، هناك من يرى أن الأزمة هي بالأساس مالية تتصل بأداء الحكومة وترتبط بعجز الخزينة المتراكم والدين العام، وهنالك من يرى أن جوهرها اقتصادي ومردّها إلى تدهور القدرة التنافسية للاقتصاد، وتضمخ العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري المرتبطتين بسياسات نقدية ومصرفية خاطئة.

ويمكن اختصار خريطة الأزمة بالعوامل الآتية :

العامل الأول: تحوّل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد شبه ريعي قائم على الخدمات إلى اقتصاد ريعي قائم على المديونية

قبل الحرب الأهلية عام 1975 كان قطاع الخدمات هو الغالب على هذا الاقتصاد، حيث سجّلت معدلات نموّ مقبولة، ولم يتخطّ عجز الميزان التجاري عام 1974 مثلاً سبعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت الصادرات تغطي في معظم الأحيان نصف الواردات، مع توازن مقبول في الحساب الجاري. ويُعزى ازدهار قطاع الخدمات بعد

الاستقلال إلى هيمنة النزعة التجارية على أصحاب القرار الذين شجّعوا من ذلك الوقت على اعتماد سياسة نقدية قوامها زيادة القوة الشرائية للبنانيين من خلال دعم سعر صرف الليرة اللبنانية ما عزّز قدرتهم على الاستيراد من الخارج. تجدر الإشارة إلى أنّ أنشطة الخدمات اتسمت بإنتاجية متوسطة وامتلك بعضها ميزة تنافسية ظاهرة ومقوّمات ريادة كالتعليم والصحة، وترافقت مع حضور متنام بدءاً من ستينيات القرن الماضي لقطاعي الإنتاج السلعي في الزراعة والصناعة. لكن التدفّقات الخارجية والانفتاح الزائد أدّى إلى خفض إنتاجية اليد العاملة التي تباطأت بفعل الحوافز السلبية التي تسببت بها التحويلات للأسر، وانخفضت كذلك إنتاجية الرأسمال الذي استُخدم بكثافة في مؤسسات صغيرة لزيادة إيراداتها، مستفيدة في ذلك من وفرة الأموال في المصارف. وبالنتيجة اتسم الاقتصاد في مرحلة الازدهار بانخفاض الإنتاجية العامة للاقتصاد TFP إلى أقل من مثيلاتها في الدول ذات الدخل المتوسط.

بعد الحرب فقد لبنان قدرته الإنتاجية والتنافسية في القطاعات كافة بما فيها الخدمات. وانحدرت الإنتاجية العامة للاقتصاد إلى أدنى حدّ، بالتزامن مع تقلص الكلفة الحقيقية لليد العاملة بفعل نمو إنتاجيتها الضئيل أصلاً بأعلى من نمو كتلة الأجور. وحافظ قطاعا الصحة والتعليم على بعض ميزاتهما الكامنة وعناصر الريادة في المحيط القريب. وقد ساعدت سياسة التثبيت النقدي على علّاتها الكثيرة في جذب الطاقات إلى هذين القطاعين وتعزيز رأسمالهما المادي والتكنولوجي والبشري. وأسهمت الإجراءات المالية السخية، المشوبة بالهدر والفساد والربائنية، في دعم التعليم والاستشفاء الخاص وإيجاد سوق داخلية لهما ذات قدرة كبيرة على الطلب. وقد فعلت الأمر نفسه برامج دعم القروض المصرفية الموجهة لهذين القطاعين والتي صبّت لمصلحة تعزيز جامعات الفئة الثانية وما دون، وتقديم دعم مستهجن للاستشفاء الترفيهي على حساب مجالات أكثر أولوية.

¹ تتضمّن هذه الفقرة أهمّ الخلاصات والنتائج الواردة في دراسات وتقارير من إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

عند هذا الحد، فالمديونية العامة للاقتصاد تجاه الخارج صارت تهدد الاستقرار الاقتصادي والنقدي للبلد، الذي فقد مناعته تجاه أي تراجع غير متوقع في القدرة الاقتراضية من الخارج. وهذا ما حصل في السنوات الخمس الأخيرة. وبعبارة أخرى صارت المطلوبات الخارجية في القطاع المصرفي (التي كانت تزيد بوتيرة أسرع من زيادة الموجودات الخارجية للمصارف) البند الأبرز في التدفّقات، وهذا أدّى إلى نتيجتين مترامتين: زيادة كلفة الإنتاج وتقويض القدرة التنافسية للبلد (المرض الهولندي)، وزيادة المديونية العامة للدولة ضمن حلقة يغذي بعضها بعضاً.

العامل الثاني: فجوة الحساب الخارجي الناجمة عن تراجع التنافسية

على الرغم من شدّة التدهور في المالية العامة التي عبّر عنها بصورة واضحة ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج ونسبة فوائد الدين العام منه في لبنان إلى أعلى المستويات العالمية، فإن عمق الأزمة وجوهرها اقتصادي وليس مالياً كما ذكر أعلاه. والمؤشر الأبرز على ذلك هو العجز التجاري المقدّر بحوالي 225 مليار دولار وعجز الحساب الجاري الضخم المقدّر بـ 150 ملياراً في السنوات 1992-2018. وبذلك يكون العجز الخارجي مسؤولاً عن ثلاثة أرباع الخسائر التي أصابت القطاع المصرفي بالعمليات الأجنبية بما فيه مصرف لبنان (والاقتصاد ككل) في مقابل 25 بالمائة هي مسؤولية الدين العام. وللمفارقة فإنّ العجز التجاري المتراكم ساوياً تقريباً 80 بالمائة من مجموع التدفّقات المالية الآتية من الخارج في السنوات المذكورة.

ما الذي أدّى إلى الزيادة الهائلة في الطلب على السلع (ثمّ الخدمات) المستوردة من الخارج، والذي مولّته عموماً حساباتنا الخارجية المدنية (ودائع وتدفّقات وديون)، وآل مع أسباب أخرى إلى الخسائر التي نعاني منها؟

كان الانفتاح المفرط وغير المنضبط للنظام الاقتصادي مقوّضاً للتنافسية، وكان للاتفاقيات التجارية مع الخارج آثار

وبناء عليه، لم يعد الاقتصاد اللبناني اقتصاد خدمات كما كان عليه قبل الحرب الأهلية، على الرغم من بقاء نصيبها مرتفعاً من الناتج، لكن ذلك لا يعني للمفارقة أنه صار اقتصاداً ريعياً بالمعنى الحرفي للكلمة. فالاقتصادات الريعانية وشبه الريعانية تتصف بأنها قليلة التنوّع ومنخفضة الإنتاجية وتعتمد على المداخل والإيرادات الآتية من الموارد الطبيعية أو من مزايا الموقع وما يماثلها والتي هي أيضاً المصدر الأساسي لتمويل الخزينة العام لا الضرائب.

في لبنان تعمّقت الصفات الريعانية في الاقتصاد بمرور الوقت مع ارتفاع نسبة التدفّقات الخارجية إلى حوالي 17.5 بالمائة من الدخل في السنوات 2003-2018. لكن تحليل الحسابات الوطنية للبنان يبيّن أنّ الاستهلاك كان المحرك الأساسي للنمو خلال تلك المدة وهو الذي جرى تمويل معظمه بقروض مصرفية تغذت بدورها من التدفّقات الخارجية والتي صبت في المصارف على شكل زيادة في ودائع غير المقيمين. وهكذا تحوّل البلد إلى وضعية مدينة تجاه الخارج وزاد الرصيد الصافي لمديونية القطاعين الخاص والعام للخارج على مدى السنوات، فيما حلّت مساهمة تحويلات المغتربين في الدرجة الثانية من الأهمية في تمويل الطلب.

وكما بات معروفاً فإن التدفّقات الكثيفة إلى لبنان (أكثر من 200 مليار دولار في 16 عاماً) كانت تبحث عن ملاذات آمنة قصيرة الأمد توفر لها فوائد مرتفعة، وليس عن استثمارات في الأصول الحقيقية وعلى المدى الطويل. ومع الوقت صارت القروض المباشرة وغير المباشرة التي يتلقاها البلد مسؤولة عن خلق أكثر من ثلث الناتج المحلي تقريباً.

وبالمحصلة، إذا أردنا أن نكمل رسم مسار الاقتصاد اللبناني نراه قد انتقل بذلك من كونه اقتصاد خدمات مع إنتاج سلعي محدود، إلى اقتصاد خدمات وريع، لينتهي إلى اقتصاد تدفّقات ومديونية. لكن سلسلة الوقائع لا تقف

ودفعها نزولاً، وتجنّب التحرير المالي المفرط واتباع سياسات جمركية منضبطة ومقيّدة إذا دعت الحاجة.

ولا تُغفل في ختام هذه الفقرة عن أسباب العجز الخارجي، دور الطلب الإضافي الناتج عن عجز الخزينة المتراكم والمزمن، والممّول في نهاية المطاف من القروض الداخلية والخارجية، وكذلك السياسات المقصودة التي تولّت يدًا بيد مع ظاهرة المرض الهولندي زيادة تكاليف الإنتاج وتقويض المكانة التنافسية للبلاد وتبديد ميزات المقارنة وتعطيل قدراته الإنتاجية الكامنة وخفض معدلات النمو.

العامل الثالث: الظروف الخارجية والعقوبات

أدت التطورات الجيوسياسية والتقلّبات الإقليمية المحيطة بلبنان إلى دفعه نحو تدهور غير مسبوق في أطرافه واستمراره، لكن ذلك أثنى مرتبطاً بالعوامل الداخلية للأزمة ومبنياً عليها. فيما أنّ الاقتصاد أصبح معتمداً بصورة كبيرة على الربوع الممّولة بالديون (سواء بصورة مباشرة كالقروض أو غير مباشرة من خلال التدفّقات المالية التي تتحوّل إلى ودائع في البنوك) فقد أضعف ذلك مناعة الاقتصاد اللبناني تجاه الأزمات السياسية في المنطقة والعالم وزاد من هشاشته تجاه التصنيف السيادي. فإذا ما هبّت رياح غير مؤاتية من الخارج، أو تدهورت بعض المؤشرات الكلية المحتسبة ضمن التصنيف السيادي المذكور، انخفضت الطاقة الاقتراضية للبلاد وتعرّضت السيولة لجفاف خطير كاد أن يحصل ذلك بعد أحداث 2001 التي مهّدت لحروب واضطرابات في المنطقة، وبدأ يحصل بالفعل بعد نشوب الحرب السورية عام 2011، وتعمّق أكثر فأكثر مع العقوبات الأميركية التي رفعت من محاولات استهداف المقاومة والتضييق على بيتها (قانون منع تمويل حزب الله الصادر عن الكونغرس الأميركي عام 2015 وتعديلاته عام 2018). لقد أضعف ذلك قدرة البلاد على جذب الأموال في اقتصاد بات يعتمد بصورة كبيرة عليها لتمويل حاجاته، وبذلك تحوّل العجز البيوي في

ضارة بسبب سوء إعدادها وتطبيقها، لكن اتساع فجوة التبادل الخارجي يعود إلى السياسات التي قادتنا إلى وضعية الدول التي تعاني من لعنة الموارد Resource curse وفي صدارة هذه السياسات يأتي التثبيت النقدي طويل الأمد. فقد طبّق لبنان ضمناً التثبيت النقدي الصارم الذي تعتمد مجالس النقد في العالم، لكن في ظل مصرف مركزي، دون إضفاء حدّ أدنى من المرونة على حركة أسعار الفائدة وغيرها من المتغيرات النقدية، والتي كان من شأنها الحدّ من المفاعيل السلبية للتثبيت.

فلو كانت حركة الفائدة مرنة وتُحدّد من خلال قوانين العرض والطلب، لأدّى ذلك (في ظلّ تثبيت سعر الصرف) إلى خفض معدلات الفائدة في السنوات التي تشهد زيادة في تدفّق الأموال من الخارج، وارتفاعاً في معدلاتها مع تراجع حركة الأموال الداخلة إلى البلد، وفي الحالتين يحدث اتساع الهامش أو تقلّصه بين الفوائد في السوق المحلية والأسواق العالمية أثراً مضاداً لحركة التدفّقات. والنتيجة المفترضة، لو حصل ذلك، هي التقليل من التأثيرات السلبية لظاهرة "لعنة الموارد" على الموازين الخارجية، من خلال تأمين مقدار من التدفّقات كافٍ لتمويل حاجات البلد الاستهلاكية والاستثمارية دون مراكمة فوائض ذات استخدامات غير ملائمة (كتمويل الاستهلاك الزائد) وأعباء لا يمكن للاقتصاد تحمّلها على المدى الطويل.

والجدير ذكره هو أنّ ربط النقد الوطني بعملة أجنبية، إذا اعتمد، لا يكون إلّا لمدة محددة، إلّا في ظل وجود مجلس النقد، وبذلك يكون لبنان قد جمع بين مساوئ هذا الأخير من خلال سياسة التثبيت النقدي الصارم التي اتبعت زهاء ثلاثة عقود، وبين عيوب السياسات النقدية التي تديرها البنوك المركزية دون الاستفادة من إيجابياتهما.

وعليه، كان يجب أن يسير التثبيت النقدي جنباً إلى جنب مع إضفاء المرونة على أسعار الفائدة الحقيقية بل



سياقه إلى شغل مكانة متقدمة في إنتاج السلع ذات المكوّن المعرفي .

وعوضاً عن أن نحاول التكيّف البيوي مع التحوّلات ومراجعة الاستراتيجيات وتغيير السياسات، عبّرت الهندسات المالية عن توقنا المتجدد للهروب إلى الأمام، والتي أجريت بكلفة مالية ونقدية باهظة وبفوائد عالية جداً تفوق قدرة البلد عن التحمل، دون اتخاذ إجراءات تخفف من وقعها أو تزيد إمكانية الاستفادة من حصيلتها، وكان الرهان هذه المرّة كما في المرّات السابقة على بروز يد خفيّة ما تنقذنا في الوقت المناسب. وفيما كان يجب أن تترافق الهندسات المالية (التي ساهمت في تبديد ودائع الناس) في الحد الأدنى مع تعديل السياسات العامة (مثل اعتماد: مرونة في سعر الصرف، والرقابة على التدفّقات، وفرض قيود تجارية السياسات التجارية، والتخّلي عن بعض مبادئ التحرير المالي المفرط)، بقي الأمر على حاله، واستمر نزع الأموال إلى الخارج، وعادت الموجودات الخارجية في غضون سنتين ونيف إلى ما كانت عليه قبل الهندسات. أي بتعبير آخر بدّدنا أموالاً تتراوح فوائدها ما بين ثلاثين وأربعين بالمئة على الاستيراد المفرط والسياحة في الخارج واستقدام مزيد من العمال والعمالات في المنازل وتسديد الديون الخارجية أصولاً وفوائد. ويمكن رد هذه النتيجة إلى الأمور الآتية: غلبة مصالح مراكز القوى على المصلحة العامة، والهروب من قدر التغيير الجذري، وتجاهل مبادئ العمل المصرفي والمالي السليم جرياً وراء الربح السريع والوفير، وجهل (نعم جهل) معظم صانعي السياسات المالية والنقدية والمصرفية بأولويات الاقتصاد ومبادئه .

العامل الخامس: التعامل مع المعونات والمساعدات الخارجية على أنها الوصفة الانقاذية التي مكنت لبنان من الصمود سابقاً، وستمكنه من النهوض من جديد

يكتنف هذا التقدير الكثير من المغالطات، إذ مثّلت المساعدات والمعونات والقروض الرسميّة نسبة صغيرة من

الحسابين التجاري والخارجي إلى عجز في ميزان المدفوعات بدءاً من عام 2015، وأفضى من ثمّ إلى تآكل الاحتياطات والموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان.

وفي واقع الحال فقد لبنان منذ غزو العراق عام 2003 ثلاثة أطواق نجاة تمثّلت في: استقرار العلاقات الإقليمية ولا سيما منها العربيّة العربيّة، والعمق السوري الذي هو بوابته إلى العالم العربي وممرّه إليه، والاستفادة من فوائض النفط التي انكمشت بفعل انخفاض الأسعار وتقلّص موجودات الصناديق السياديّة في الدول النفطية المنشغلة هي أيضاً بتمويل حروبها في الإقليم وتسديد الفواتير الباهظة لشراء الأمن من الخارج. وبافتقاد أطواق النجاة هذه صار العوم في بحر متلاطم من الأزمات والتحوّلات أكثر صعوبة من ذي قبل، فيما برز فيه منافسون جدد كثر في قطاعات السياحة والنقل والخدمات المالية والوساطة التجارية.

العامل الرابع: عدم التفاعل مع التحوّلات في الجيوبوليتيك الاقتصادي

كان بوسع لبنان أن يفلت من قبضة التحديات والمخاطر الخارجية التي واجهها في العقد الأخير لو تمتع بالحد الأدنى من الجهوزية في تكييف استراتيجياته الاقتصادية (إن وجدت) مع التحوّلات الجذرية في خطوط العلاقات الاقتصادية البينية داخل المنطقة، وبينها وبين باقي العالم. لم تعد الفرص الاقتصادية للدول الكبرى كامنة في التبادل التجاري، الذي صار بين الشرق والشرق بقدر ما هو بين الشرق والغرب. بل انتقلت إلى مجالات أخرى وعلى رأسها مشاريع البنى التحتية الإقليمية المشتركة في الطاقة ولا سيما منها خطوط أنابيب الغاز، وفي المواصلات مع عودة الاهتمام بخطوط النقل البري العابر للدول تجنباً للهيمنة الأميركية على أعالي البحار (خطة الطريق والحزام مثلاً). وتحرص الدول الصاعدة على أن تحظى بنسبة كبيرة من القيمة المضافة الناتجة عن تكامل سلاسل التوريد عبر العالم، وتسعى بموازاة ذلك وفي

ولا سيما السعودية والامارات وقطر في مجموع التدفّقات في السنوات 2003-2018 (زائداً التصدير) تعادل 17 بالمئة تقريباً من مجموع الأموال الوافدة بالعملة الصعبة، وتشكّل الهبات والتحويلات من طرف واحد ومن دون مقابل نسبة ضئيلة منها. وهذا يقودنا إلى الاستنتاج أنّ المنح والمساعدات والتحويلات الرسمية بما فيها الخليجية لم تؤدّ دوراً كبيراً في الدورة الاقتصادية للبنان أو في وضعه على سكة طويلة الأمد للنمو والتعافي، من دون أن نذكر ما تسببت به هذه التدفّقات من تأثيرات سلبية على الاقتصاد.

العامل السادس: توقّف المصرف المركزي عن الدفع

أعلنت الحكومة التوقّف عن دفع سندات اليوروبوندرز بدءاً من استحقاقات 9 آذار 2020 ما جنّب لبنان استنزاف ما يقارب 8196 مليون د.أ في عامي 2020 و 2021 من موجوداته الخارجية، من ضمنها 3600 مليون د.أ للفوائد وحدها. علماً أنّ قيمة الاستحقاقات التراكمية للدين الخارجي تزيد عن 20.63 مليار دولار حتى عام 2025 (9313 مليون د.أ للفوائد)، وتصل إلى حوالي 44 مليار دولار حتى آخر استحقاق عام 2037. وهذا يكفي لتأمين اعتمادات استيراد أكثر من ثلاثة أرباع حاجات لبنان من السلع الحيوية، وثلاثة أضعاف فاتورة الدواء والأغذية الأساسية كل على حدة .

وفي واقع الحال، كان تأثير التوقف عن دفع سندات اليوروبوندرز محدوداً على ميزانيات المصارف، التي كانت تحمل منها في نهاية عام 2020 حوالي 13.88 مليار دولار (هبطت حالياً إلى حوالي 9.5 مليار دولار أميركي). أي أنها تساوي 16.5 بالمئة فقط من مجموع الخسائر (11.5 بالمئة حالياً)، وترتفع النسبة إلى حوالي 22.5 بالمئة إذا أضفنا إليها السندات التي يحملها مصرف لبنان. وفي المقابل فإن السبب الأكبر لخسائر القطاع المصرفي وشح سيولته يعود إلى توقف مصرف لبنان عن تزويد المصارف بالعملات الأجنبية من حساباتها التي راكمتها لديه على نحو يجافي الحد الأدنى من قواعد العمل المصرفي السليم.

مجموع التدفّقات المالية التي تجاوزت قيمتها التراكمية إلى لبنان 202 مليار دولار بين عامي 2003 و2018، نصفها تقريباً تحويلات مغتربين وعاملين في الخارج (52 بالمئة تقريباً من مجموع التدفّقات) والنصف الثاني عبارة عن استثمارات مباشرة (24 بالمئة) معظمها في القطاع العقاري، وزيادة في ودائع غير المقيمين وتحويلات أخرى. وتعادل قيمة الاستثمارات الآتية من دول الخليج العربية حوالي ربع الاستثمارات الأجنبية في لبنان خلال المدة، علماً أنّ الاستثمارات اللبنانية في الدول العربية بلغت في المدة نفسها حوالي 8700 مليون دولار (منها 1750 مليوناً في دول الخليج مقارنةً باثني عشر مليار دولار مجموع الاستثمارات العربية في لبنان). وبحسب إحصاءات البنك الدولي فإنّ المهاجرين المقيمين في دول الخليج يرسلون حوالي ربع التحويلات النظامية التي يستقبلها لبنان سنوياً، وقد تهبط إلى أقل من عشرين بالمئة إذا أخذنا بعين الاعتبار الأموال النقدية التي تدخل خلصة إلى البلد .

لا تزيد قيمة الأموال المصنّفة ضمن المساعدات خلال المدة عن 10 بالمئة من مجموع التدفّقات، ربعها فقط مساهمات من دول الخليج. وإذا استثنينا تقديمات برنامج الأمم المتحدة للنازحين السوريين وبرامج إعادة الإعمار ما بعد حرب تموز فإنّ معظم المساعدات المذكورة أتت على شكل قروض واكتتاب في سندات الخزينة وودائع لدى مصرف لبنان وتسهيلات ائتمانية بشروط مماثلة لشروط السوق أو أفضل منها بقليل، وقد ذهب معظمها لتغطية نفقات جارية ودعم موجودات مصرف لبنان الخارجية، وتمويل برامج عشوائية تديرها منظمات المجتمع المدني بعضها أسس بغرض امتصاص المعونات، في مقابل نسبة ضئيلة خصّصت لتمويل برامج ومشاريع إنمائية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أنّ السوق الخليجية تستوعب حوالي ربع الصادرات اللبنانية، (مقابل حوالي 30 بالمئة للسوق المصرية، وما يماثلها تقريباً للدول العربية الأخرى وفي مقدّمها العراق) فإنّ مساهمة بلدان النفط العربية



معقولة كفتح اعتمادات للاستيراد) التي ساهمت في تغذية الورم المالي.

- إعادة هيكلة الدين العام تمهيداً لإصلاح السياسة المالية على قاعدة التوازن المالي في دورة زمنية محددة (مؤلفة مثلاً من خمس سنوات أو عشر سنوات)، وفي إطار رؤية ضريبية قائمة على الفعالية الاقتصادية والعدالة التوزيعية والكفاءة المالية.

- إحداث تغييرات هيكلية جذرية في القطاع المصرفي تتحمل فيها المصارف التجارية مقداراً من الخسائر يتناسب على الأقل مع سوء إدارتها للمخاطر، على أن توضع معايير مالية ومحاسبية تُصنّف على أساسها المصارف بحسب قابليتها للبقاء، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة السوق اللبنانية على إستيعابها.

- الانخراط بعمق في الجيوبولتيك الاقتصادي الناهض على وقع تغيير الخريطة السياسية العالمية ونجاح التجارب الشرقية القريبة منّا وفشل الخيار الغربي في معظم دول المنطقة، وذلك في وجه المحاولات المتواصلة لوضع برامج إنقاذ لا تمسّ الجوهر الاقتصادي للأزمة، بل تعمل على إنعاش اقتصاد الربيع والمديونية وتجديد مؤسساته وبناء المتداعية، وإعادته إلى السكة نفسها التي أودت به إلى الهاوية.

لكن كيف بُدّدت مئات مليارات الدولارات التي دخلت إلى البلد عبر المصارف قبل أن تجد طريقها إلى مصرف لبنان. لقد أهدرت هذه الأموال في واقع الحال على تمويل العجز الهائل في الحساب الجاري (الذي لا يقلّ عن 135 مليار دولار أميركي في السنوات 2003-2018) والميزان التجاري (حوالي 190 مليار دولار).

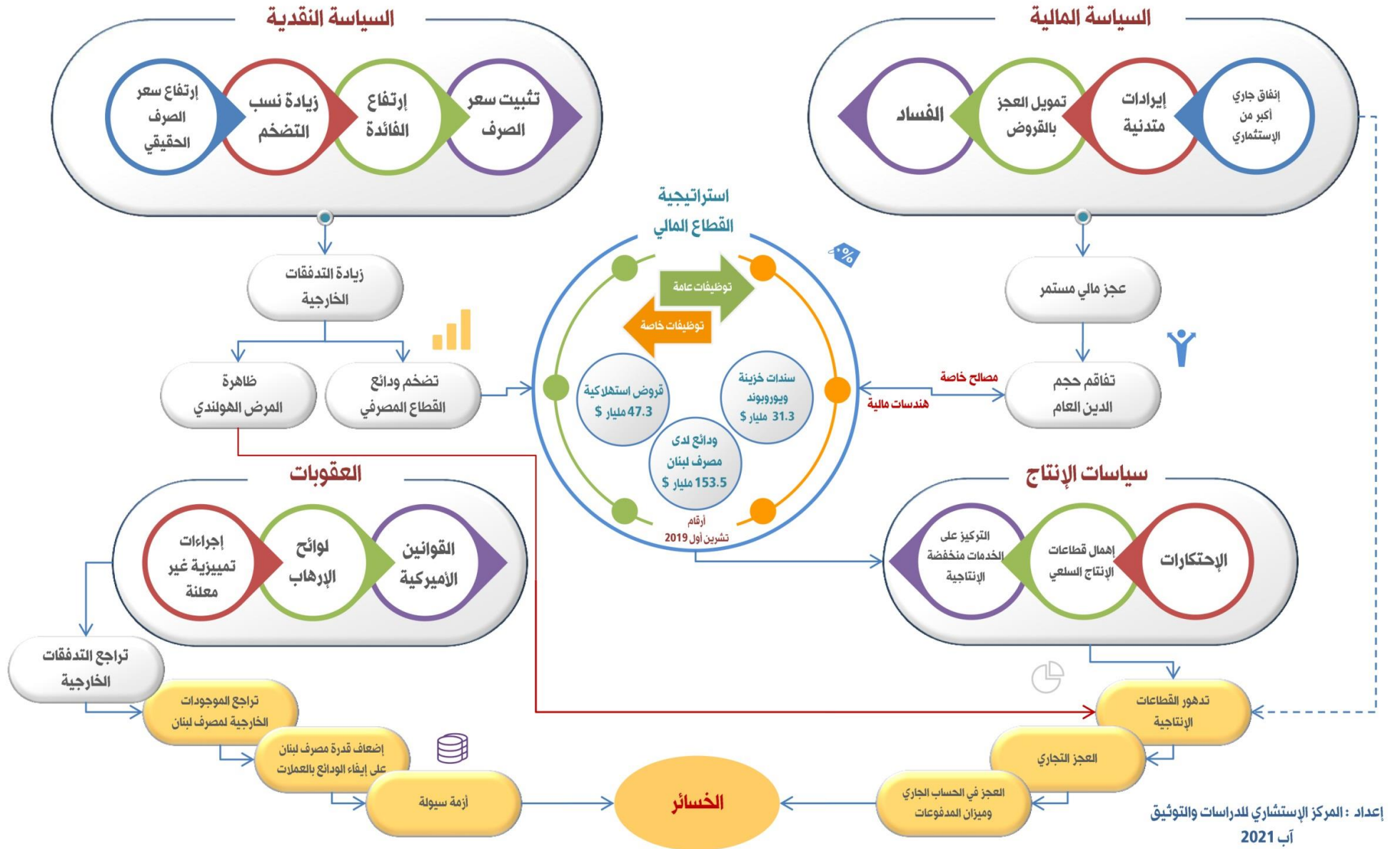
وبحصيلة عرض العوامل التي تقف وراء الأزمة (والذي سنبيّنه بوضوح في الرسم المرفق) فإن العجز في الحسابات الخارجية هو المسؤول الأول عن الخسائر التي أصابت الاقتصاد اللبناني، ومردّ العجز المذكور بصورة رئيسية إلى: تثبيت سعر الصرف وزيادة أسعار الفائدة، اللذين أديا إلى رفع القدرة الشرائية للمقيمين وزيادة تكاليف الإنتاج وخفض القدرة التنافسية للبلد، ورهن قابلية الاقتصاد للصمود والبقاء بجذب الأموال من الخارج مهما كانت كلفتها وشروطها، وقد تضاعف تدفق الأموال بفعل الأزمات في المحيط وسياسات العقوبات والحصار الأميركية التي باتت أكثر تشدداً ورعونة في السنوات الأخيرة من ذي قبل.

ماذا عن المخرج من الأزمة؟

لا يمكن في هذه العجالة تلمّس السبل الممكنة لتقويم الاغواج المزمّن في مسارات الاقتصاد العامة، لكن يمكن البدء برسم مسار يجمع بين الإنقاذ ومنع الانهيار من ناحية والنهوض باتجاه هدف أسمى هو إقامة اقتصاد حقيقي وفعال من ناحية ثانية، اقتصاد قادر على التكيف مع العقوبات وعلى مقاومة محاولات التحكم الخارجية به وعلى ربط لبنان بالمشاريع الإقليمية الكبرى. وهذا يقتضي بداهة وتكراراً العمل على المحاور الآتية :

- تصحيح السياسة النقدية على نحو يضمن عدم استخدامها لتضخيم القدرة الشرائية للمواطنين، أو لتغذية مضخة استقدام الأموال من الخارج بكلفة ضخمة واستخدمات ضارة. يتطلب التصحيح أيضاً تعديل قانون النقد والتسليف بحيث تتحوّل بؤر اهتمام القطاع المصرفي من تمويل جانب الطلب (الاستهلاك) إلى تمويل جانب العرض (الإنتاج والبنى التحتية)، مع لجم دورة الإقراض بالعملات الأجنبية (إلا لأسباب

خريطة الأزمة الاقتصادية في لبنان وعواملها





2. إعادة هيكلة القطاع المصرفي: المبررات وآليات المعالجة

1. الأزمة اللبنانية: انطلاقها، طبيعتها وحجمها

يواجه لبنان أزمة مصرفية ومالية ونقدية واقتصادية عميقة ومتزامنة نادرة الحدوث، في ظل تشديد الحصار الغربي – الأميركي بشراكة أطراف عربية. فالعجز المتفاقم في ميزان المدفوعات نتيجة تراجع التحويلات الخارجية التي طالما استخدمت لتغطية العجز في الحساب الجاري، خصوصاً في الفترة التي تلت سنة 2011 بعد سنوات طويلة من الفوائض رافقها إنفاق استهلاكي مفرط، انعكس ضغوطاً متزايدة على الليرة ولاحقاً على القطاع المصرفي برمّته. وقد حاول مصرف لبنان امتصاص تداعياتها باستخدام استراتيجيات أطلق عليها "الهندسات المالية" خلال سنة 2016، فيما هي في الواقع ليست إلا النسخة اللبنانية من "مخططات بونزي (Ponzi Scheme)" إذ إن نجاح هذه الاستراتيجية كان يتطلب بطبيعة الحال دفع فوائد مرتفعة جداً، لم يكن أمام مصرف لبنان مصادر لتغطيتها سوى إيداعات المصارف المستفيدة ذاتها. وذلك دون أدنى تقييم للمخاطر والعواقب المترتبة على هذه العملية، وحتى دون أدنى اعتبار للقانون الذي ينص على أن حسابات المصارف لدى مصرف لبنان لا تنتج فوائد (المادة 98 من قانون النقد والتسليف).

وهذه السياسات، جنباً إلى جنب مع العجز البيوي في المالية العامة، أدخلت البلاد في حلقة مفرغة من الاستدانة وخدمة الدين المرتفعة التي باتت تمتص أكثر من نصف إيرادات الموازنة. وأدت بالتالي إلى نتائج كارثية ليس أقلها تدمير القطاعات الإنتاجية وإغراق ميزانية مصرف لبنان بخسائر فادحة لم يتم حصرها حتى تاريخه، بالإضافة إلى استنزاف احتياطي البلاد من العملات الصعبة.

وبما أن المصارف اللبنانية كانت الزبون الرئيسي لمصرف لبنان الذي كان يحمل ما يفوق 61% من دين الدولة بالعملات نهاية عام 2020، فقد بلغت نسبة أصول هذه المصارف الموظفة كودائع وشهادات إيداع لدى المصرف المركزي حتى نهاية شهر آذار 2021 حوالي 60% من إجمالي أصولها، مقابل 11% في سندات الخزينة بالدولار والليرة، و23% تسليفات للقطاع

الخاص، والبقية لدى مؤسسات مالية. هذا الواقع جعلها مكشوفة تماماً على خسائر مصرف لبنان إلى حد أن حجم الخسائر فاق رأس مال الكثير من المصارف. ومن هذه المصارف على سبيل المثال: بنك البحر المتوسط - ميد (Med) و BML و IBL و FNB وبالنتيجة أغلقت المصارف أبوابها في تشرين الأول 2019، لتباشر لاحقاً بتطبيق سياسة كابيتال كونترول (capital control) وانتقائية وتعسفية على المودعين الصغار مانعة إياهم من سحب ودائعهم.

ثم تبع ذلك توقف الحكومة اللبنانية في آذار 2020 عن دفع ديون مستحقة عليها بالعملات بقيمة 1,2 مليار دولار بسبب تراجع احتياطات العملات الصعبة ليفتح ذلك كله الباب أمام زحف هائل من التضخم المفرط.

حينها كان الإحتياطي الأجنبي لدى مصرف لبنان يشهد تراجعاً مستمراً، من 43,5 مليار دولار في أيلول 2018 إلى 29 مليار دولار في كانون الثاني 2020، من ضمنها سندات يوروبوندرز يملكها المصرف بقيمة 5 مليار دولار كانت قد فقدت الجزء الأكبر من قيمتها. وكذلك حوالي 15 مليار دولار عبارة عن احتياطي إلزامي للمصارف. أي أن الإحتياطي المعلن القابل للتصرف كان في حدود 9 مليار دولار. مقابل كلفة دعم سنوي بقيمة 5,5 مليار دولار تقريباً وسندات يوروبوندرز مستحقة مع فوائدها بقيمة 5,2 مليار دولار لسنة 2020 وحدها. وهذا دون احتساب الخصوم المستحقة للمصارف على مصرف لبنان بقيمة تتراوح بين 67 إلى 80 مليار دولار، (تقدّرهما مصادر مصرفية بقيمة 76,938 مليار دولار حتى شباط 2021).

وقد ترافق مع تلك الأزمات المتلاحقة ارتفاع سعر صرف الدولار من 1507 ليرات للدولار الواحد قبل تشرين الأول 2019 إلى 2000 ليرة نهاية السنة نفسها. ثم قفز إلى 2800 ليرة في نيسان 2020، واستمر بالارتفاع ليصل إلى 8000 ليرة في نهاية عام 2020. إلا أن الإنهيار الكبير لقيمة الليرة حصل في النصف الأول من سنة 2021 مع ارتفاع سعر صرف الدولار من 9000 ليرة بداية العام إلى 15800 ليرة في حزيران من العام ذاته. أي أن سعر صرف الدولار مقابل الليرة ارتفع بنسبة 950% خلال سنة ونصف تقريباً. مما يعني أن الليرة فقدت أكثر من 91% من قيمتها حتى حزيران 2021.



ليرة إلى 204091 مليار ليرة خلال الفترة بين آذار 2020 وأذار 2021 .

هذه المؤشرات السلبية تزامنت مع تعاضم الخسائر المحققة والمتوقعة في أصول هذه المصارف، والتي تراوحت التقديرات بشأن حجمها بين 6,4 مليار دولار و 40 مليار دولار باختلاف التقديرات. في حين أن خطة التعافي الحكومية، التي لاقت تأييداً من صندوق النقد الدولي، تقدر الخسائر الإجمالية للقطاع المصرفي ككل بقيمة 69 مليار دولار (أي 241 ألف مليار ليرة على أساس سعر صرف 3500 ليرة للدولار الواحد)، منها 50 مليار دولار خسائر مصرف لبنان. وذلك بالمقارنة مع حجم ناتج محلي إجمالي لم يتجاوز حينها 53 مليار دولار.

وبمعزل عن حجم الخسائر في الأصول المصرفية وطبيعتها، تقدّر مصادر لجنة الرقابة على المصارف أنه من أصل 63 مصرفاً عاملاً هناك 25 مصرفاً على الأقل لا تملك الرساميل الكافية لتغطية المؤنونات المطلوب تكوينها مقابل تلك الخسائر، ومن بينها تسعة مصارف كبيرة (مجموعة ألفا التي تضم 16 مصرفاً تصنف من أكبر المصارف اللبنانية).

هذه الخسائر الضخمة تؤثر حتماً على ملاءة رأس مال القطاع المصرفي وكفائته وتؤدي به إلى الإفلاس، ما لم تُضخّ رساميل جديدة بقيمة تتراوح بين 6,7 مليار دولار و 40,13 مليار دولار لاستعادة ملاءة هذا القطاع المحددة بمعدل 10,5٪. هذا في حال أريد لهذه المصارف العودة إلى العمل بصورة طبيعية تحت سقف الالتزام بالمعايير الدولية، أي بمعنى العمل ضمن الجهاز المالي الدولي والحفاظ على علاقاتها مع البنوك المراسلة .

ولكن نظراً لضخامة تكلفة عملية إعادة الرسملة المشار إليها، والتي هي بالتأكيد خارج استطاعة القطاع المصرفي، تصبح عملية إعادة هيكلة هذا القطاع برمته أمراً واقعاً ولا مفر منه. خصوصاً أن المعطيات تظهر يوماً

الجدير ذكره أن هذا التراجع الهائل في سعر صرف الليرة ليس الأول من نوعه. فقد سبق أن شهدت الليرة انهياراً كبيراً خلال فترة الحروب المحلية 1975-1990، وتحديدًا في الفترة بين سنة 1986 وأيلول 1992. حيث ارتفع سعر صرف الدولار من 87 ليرة إلى 3000 ليرة خلال الفترة المذكورة، أي بارتفاع نسبته 3350٪ تقريباً خلال فترة سبع سنوات وبمعدل 479٪ سنوياً .

لكن الفرق بين المرحلتين أن انهيار سعر صرف الليرة في المرحلة الأولى حدث في ظل قطاع مصرفي متين نسبياً ومالية عامة شبه متوازنة بالإضافة إلى معدلات نمو إيجابية للناتج المحلي بلغ معدلها 15٪. فيما يحدث التدهور في المرحلة الثانية بالتزامن مع أزمة بنىوية عميقة في الجهاز المصرفي وأزمة مديونية مستعصية، بالإضافة إلى معدلات نمو سلبية للناتج تراوحت بين -6,7٪ سنة 2019 وحوالي (20 -) سنة 2020، مع توقعات بأن يبلغ معدل الانكماش سنة 2021 يساوي -10٪.

وكان من نتيجة تدهور سعر صرف الليرة بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها عجز الحكومة عن ضبط الأسعار في سوق محكومة لاحتمار القلة، وكذلك تداعيات فيروس كورونا الذي عطل الدورة الاقتصادية لفترات طويلة، فضلاً عن انفجار مرفأ بيروت الذي يعتبر شريان الحياة للاقتصاد اللبناني، أن ارتفعت معدلات التضخم بشكل هائل بحيث سجّل مؤشر أسعار المستهلك لسنة 2020 حوالي 84٪، قبل أن يرتفع إلى 155,4٪ على أساس سنوي في شباط 2021 بالمقارنة مع شباط 2020. مع الإشارة إلى أن هذا المعدل يبقى أدنى بكثير من مستواه في المرحلة الأولى، والذي بلغ 741٪ نهاية سنة 1987.

2. واقع الأزمة المصرفية، الصعوبات والخسائر :

بدأت مؤشرات الضعف تظهر على القطاع المصرفي منذ منتصف العام 2019. فالقاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية شهدت ضموراً متزايداً تجسّد في تراجع القيمة الحقيقية للرساميل من 20,6 مليار دولار في آذار 2019 إلى 15,6 مليار دولار في آذار 2021. كما انخفض حجم الودائع بنسبة 8,6٪ خلال سنة واحدة، من 223355 مليار



بعد آخر أن الثقوب في جسد القطاع المصرفي هي في الواقع أكبر بكثير من محاولات مصرف لبنان سدّها وترقيعها بتعاميمه المتتالية.

3. توجهات الحكومة ومصرف لبنان وموقف الجهات الدولية في المعالجات:

1.3. التوجّه الحكومي: اقترحت حكومة الرئيس حسان دياب في أواخر شهر نيسان 2020 خطة للتعافي المالي كأساس للتفاوض مع صندوق النقد الدولي (IMF) من أجل الحصول على برنامج دعم مالي تتراوح قيمته بين 10 مليارات دولار إلى 15 ملياراً على مدى خمس سنوات، لمساعدتها في مواجهة الأزمات مباشرة، أو في الحد الأدنى تمكينها من التفاوض مع الدائنين الأجانب واللجوء إلى أسواق الاقتراض الدولية في المدى المتوسط (ثلاث سنوات) للحصول على قروض جديدة.

لكن المعارضة الشديدة للخطة من قبل جهات سياسية ومصرفية فاعلة، رافضة لطريقة توزيع أعباء عملية التصحيح التي تضمنتها الخطة، أدت إلى انكفاء حكومة دياب عن المضي بها، وبالتالي تعليق المفاوضات التي كانت جارية بين الحكومة والصندوق بطلب من الأخير، ريثما تتمكن الحكومة وجميع الأطراف السياسيين من تحقيق توافق وطني حول الخطة. وذلك بعد عقد 17 جولة تفاوض عبر الإنترنت بين الطرفين.

ومن جملة ما تضمنته الخطة لمعالجة الأزمة المالية والمصرفية والنقدية المعقّدة التي تعصف بالبلاد:

أولاً: على صعيد إعادة هيكلة الدين العام، تهدف الحكومة من خلال هذه العملية إلى تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من 175,6٪ سنة 2019 إلى 103,2٪ سنة 2024، ثم إلى 90,2٪ سنة 2027. وتتكوّن عملية إعادة هيكلة الدين العام من المحاور الآتية:

تعليق مدفوعات اليوروبوندرز أصلاً وفائدة.

التفاوض مع الدائنين الأجانب الذين باتوا يحملون أكثر من 41٪ من سندات اليوروبوندرز، بعدما باعت المصارف اللبنانية الجزء الأكبر مما تحمله من هذه السندات لبنوك أجنبية وبأسعار تقل كثيراً عن قيمة السند الفعلية، لتخفيض الفائدة على السندات مع إعادة جدولة تعطي الدولة فترة سماح لمدة خمس سنوات.

تعليق فترات استحقاق أصل الدين العام الداخلي ومدفوعات الفائدة، بانتظار حل يجري التوافق عليه بعد الإنتهاء من استكمال دراسة وتقييم الإطار الاقتصادي والمالي الكلي لهذه العملية وتأثيراتها على كل من القطاع المصرفي والمودعين، خصوصاً أن العملية تتضمّن اقتطاعاً جوهرياً للدين الداخلي (haircut).

ثانياً: على صعيد الأزمة المصرفية: قدّرت الخطة حجم الخسائر الإجمالية في الجهاز المصرفي بحوالي 241 ألف مليار ليرة (أي ما يساوي 69 مليار دولار على أساس سعر صرف 3500 ل.ل.)، موزعة بمعدل 177 ألف مليار ليرة في ميزانية مصرف لبنان و64 ألف مليار ليرة في الميزانية المجمّعة للمصارف. وذلك نتيجة الخسائر الكبيرة في المحفظة الائتمانية للجهاز وموجوداته من الدين السيادي وانكشافه الكبير على مصرف لبنان في آن واحد.

وتنص الخطة على أن يتم إطفاء جزء من هذه الخسائر (حوالي 87 ألف مليار ليرة) باستخدام القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي (أي مصرف لبنان والمصارف). والجزء المتبقي الذي يشكّل الخسائر الحقيقية (أي 154 ألف مليار ليرة ما يساوي حوالي 44 مليار دولار) تقترح الخطة تغطيتها داخلياً (أي bail in) باستخدام الوسائل الآتية:

- التركيز على التدقيق الجنائي لاسترداد الأموال المنهوبة، واستعادة الودائع المهربة من لبنان، واسترداد توزيعات الأرباح الزائدة المدفوعة خلال



ولذلك فإن الخطة تقترح تصحيحاً تدريجياً لسعر الصرف بمعدل 5٪ سنوياً، بحيث يرتفع هذا السعر من 1508 ل.ل. للدولار في نهاية سنة 2019 إلى 4300 تقريباً في نهاية 2024.

2.3. توجه مصرف لبنان: منذ اللحظة التي طرحت فيها خطة التعافي المالي الحكومية المشار إليها أعلاه، باشر حاكم مصرف لبنان بإصدار سلسلة من التعاميم والقرارات غايتها الأساسية الالتفاف على الخطة المذكورة، مستقبلاً بذلك تحميل القطاع المصرفي أعباء التصحيح في أي عملية لإعادة هيكلة القطاع، قد ترتب تصفية العديد من المصارف غير المؤهلة للاستمرار. وذلك من خلال السعي بأسرع ما يمكن إلى تنظيف وترميم ما أمكن من ميزانيات القطاع المصرفي المثقلة بالأصول الرديئة، بما يمكنه من تقليص فجوة الخسائر المقدرة بنحو 69 مليار دولار، كما أشرنا أعلاه، ولو أدى ذلك إلى زيادة الأكلاف على المجتمع والاقتصاد ومضاعفة آلام الفقراء والمعوزين وسلب المودعين الصغار ومتوسطي الحال أبسط حقوقهم وجنى أعمارهم.

ومن أبرز تلك التعاميم والقرارات ما يلي:

◀ تعميم رقم 151 تاريخ نيسان 2020، يسمح للمودعين بسحب مبلغ حتى سقف 500 دولار بالليرة على أساس سعر صرف 3900 ل.ل. للدولار الواحد. لكن هذا التعميم جرى تعطيله مطلع حزيران 2020 بقرار من مجلس شوري الدولة.

◀ قرار وسيط رقم 13259 تاريخ 26 آب 2020، من أجل تحديد الحد الأدنى لنسب الملاءة المطلوبة، يفرض على المصارف تكوين مؤونات بنسب محددة مقابل توظيفاتها الرديئة (الديون السيادية وديون العملاء المتعثرين).

◀ تعميم أساسي رقم 154 تاريخ 27 آب 2020، دعوة المصارف لزيادة رساميلها بنسبة 20٪ من حقوق الأسهم العادية، بالإضافة لتكوين حسابات خارجية لدى البنوك المراسلة بنسبة لا تقل عن 3٪ من الودائع بالدولار الموقوفة في منتصف العام 2019. وذلك في

السنوات الخمس الأخيرة قبل الأزمة، واسترداد الفوائد المدفوعة في الهندسات المالية.

- استرداد الفوائد العالية المدفوعة من قبل البنوك لكبار المودعين.
- استخدام بعضاً من موجودات الدولة (أراضي، عقارات، مؤسسات...) للحصول على إيرادات يستخدم بعض منها في امتصاص جزء من الخسائر.
- شطب جزء من موجودات مصرف لبنان على شكل شهادات إيداع وودائع للمصارف لإطفاء جزء من خسائره في المقابل.
- استخدام الأراضي والعقارات في موجودات المصارف بأسعار السوق، بالإضافة إلى موجوداتها الخارجية.
- استخدام العقارات المملوكة لمصرف لبنان بأسعار السوق.

◀ **ثالثاً:** على صعيد الأزمة النقدية وسعر الصرف: تنوي الحكومة اللبنانية إعادة النظر بسعر الصرف الرسمي كي يصبح أكثر مرونة، وصولاً إلى إلغاء السعر المزدوج السائد حالياً. إذ إن اعتماد سعر صرف حقيقي أكثر واقعية من شأنه تقليص العجز في الحساب الجاري وتحسين التنافسية، وبالتالي المساهمة في دعم التصدير وتنمية قطاعات واعدة تكنولوجيا المعلومات والصناعة والزراعة، بالإضافة إلى السياحة والخدمات المالية.

إلا أن الحكومة تعترف في الوقت نفسه أن وجود سوقين لسعر الصرف سوف يستمر لوقت غير محدد. وذلك بانتظار أن يتم الاتفاق على برنامج تصحيح يضمن تحسين الوضع المالي واستعادة الثقة والحصول على تمويل كاف من المجتمع الدولي. إذ أن توحيد سعري الصرف عند الحد الأعلى في ظل هذه الأوضاع السيئة ستكون له سلسلة نتائج سلبية، سواء على صعيد زيادة التضخم وتآكل القيمة الحقيقية للأجور، أو لناحية حصول تدهور أكثر حدة في كل من سعر الصرف والثقة على حد سواء.



بنسبة 90٪ على سندات اليوروبوندر و70٪ على الدين بالليرة والتوظيفات لدى مصرف لبنان، خصوصاً أن السندات السيادية اللبنانية بات يجري تسعيرها في الأسواق بنسبة حسم تصل إلى 89٪ من قيمتها الاسمية.

- تقدّر خسائر القطاع المصرفي بحوالي 102 مليار دولار. وهو ما يشكّل أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي، البالغ 33,4 مليار دولار نهاية عام 2020. مما يجعل إعادة رسملة المصارف باستخدام رساميلها لتغطية الخسائر وإعادة تكوين الملاعة المصرفية غير كاف بالمطلق، وبالتالي يصبح المسّ (بحسب الوكالة) بجزء لا بأس به من الودائع الكبيرة تحديداً (سواءً بشطبه أو تحويله إلى أسهم) لتغطية الخسائر أمراً لا مفر منه.

4. أزمات وأحداث مصرفية ومالية ونقدية سابقة :

ليست الأزمة اللبنانية المذكورة أعلاه فريدة في نوعها. فقد سبق أن شهد العالم في الأمس القريب أزمات مماثلة، وإن كان بمعايير ومستويات قد تختلف باختلاف طبيعة الأزمة والمستوى الاقتصادي للدولة.

فبحسب صندوق النقد الدولي جرى إحصاء 151 أزمة مصرفية منذ العام 1970 وحتى العام 2017، منها أربع في السنوات الأخيرة في كل من قبرص (2011) وغينيا بيساو (2014) ومولدافيا (2014) وأوكرانيا (2014). وتخلل الفترة المذكورة أيضاً حدوث 236 أزمة تدهور في قيمة العملات بنسبة لا تقل عن 30٪، و75 أزمة دين سيادي. وقد حدثت غالبية تلك الأزمات في دول متدنية ومتوسطة الدخل، مع استثناءات طالت دول تصنّف مرتفعة الدخل كاليونان التي شهدت أزمة دين سيادي سنة 2012 ثم توقفت عن الدفع لصندوق النقد الدولي سنة 2015، وقبرص التي أعادت هيكلة دينها العام سنة 2013.

مهلة أقصاها نهاية العام 2020، قبل أن يمدد حاكم المصرف المركزي المهلة حتى نهاية شباط من العام 2021. وكذلك حث عملائها ممن قاموا بتحويل ما يفوق 500 ألف دولار إلى الخارج منذ العام 2017، على إيداع ما يوازي 15٪ إلى 30٪ من قيمة هذه التحويلات في حساب خاص مجمّد لمدة 5 سنوات. إن نسبة 20٪ تساوي عملياً حوالي أربعة مليارات دولار. وهذا مبلغ هزيل جداً قياساً على حجم خسائر المصارف المقدرة بحوالي 18 مليار دولار كحد أدنى. فبحسب وزير المالية فإن إعادة رسملة المصارف اللبنانية تحتاج إلى أكثر من 25 مليار دولار.

إن ومراجعة سريعة للميزانية المجمّعة للمصارف اللبنانية تبين بوضوح التراجع الكبير في هذه الميزانية، بما في ذلك الودائع بالعملات منذ تاريخ صدور التعميم وحتى نيسان 2021. مما يعني أن التعميم المذكور لم يكن إلا حبراً على ورق.

◀ تعميم أساسي رقم 158 تاريخ 2021/6/8، دعوة المصارف لتسديد تدريجي للودائع بالعملات الأجنبية المكوّنة في الحسابات المفتوحة قبل 2019/10/31، محتسبة على أساس الأرصدة الموقوفة بتاريخ 2021/3/31 شرط أن لا تتجاوز أرصدها المبالغ المتوقّرة بتاريخ هذا التعميم. ولتنفيذ هذا القرار يقوم المصرف بناء على طلب المستفيد بفتح حساب خاص متفرّع يحوّل إليه مبلغ أقصاه 50 ألف دولار. على أن يقوم المستفيد برفع السرية المصرفية عن هذا الحساب حصراً. ويتم السحب من هذا الحساب وفق آلية معينة مفصّلة في التعميم.

3-3- موقف الجهات الدولية في المعالجات: ترى وكالة التصنيف الدولية "ستاندارد أند بورز" (S&P)، وهي من أبرز المؤسسات الدولية التي تدخلت بوضوح لتحديد مسارات التصحيح المطلوبة للأزمة اللبنانية، أن السيناريو الأكثر ملاءمة هو على الشكل الآتي:

- إن استدانة الدين الحكومي وإعادة رسملة مصرف لبنان يتطلبان إجراء اقتطاعات (haircuts)

للأصول القبرصية إلى ارتفاع كلفة الاستدانة نتيجة ارتفاع المخاطر.

هذه الضغوط دفعت الحكومة القبرصية لطلب المساعدة المالية من جهات خارجية دائنة. فتشكلت لجنة دولية مؤلفة من اللجنة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي للتفاوض مع قبرص والإشراف على تنفيذ الإتفاق الذي يتم التوصل إليه. وبعد مفاوضات استمرت تسعة أشهر بين الطرفين تم إقرار "رزمة الإنقاذ". وقد تزامنت هذه المفاوضات مع تقديم الاتحاد الأوروبي مساعدات عاجلة بلغت قيمتها 14 مليار يورو لمنع انهيار الاقتصاد القبرصي. وذلك بموجب "آلية المساعدات الطارئة" (Emergency Liquidity Assistance). لكن تبين لاحقاً أن احتياجات إعادة الهيكلة تفوق هذا المبلغ، وهي تصل إلى 23 مليار يورو. أما "رزمة الإنقاذ" فقد تضمنت الإجراءات والشروط الآتية:

أولاً- إصلاحات مصرفية:

- إقرار قانون لتقييد حركة الرساميل (capital control). على أن يجري إغلاق المصارف إلى حين الإتفاق على القانون وإقراره.
- إنشاء صندوق للتضامن الوطني تودع فيه أصول عامة تستخدم كضمانة لإصدار سندات بصورة طارئة.
- إعطاء الحكومة سلطة فرض قيود على رؤوس أموال البنوك.
- تقديم قرض بقيمة 10 مليارات يورو يسدد خلال 22 سنة مع فترة سماح لمدة 10 سنوات.
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي من خلال تصفية البنك الشعبي القبرصي (تملك الدولة 80% من أسهمه)، على أن يستحوذ بنك قبرص (وهو أكبر بنك تجاري في البلاد) على الأصول الجيدة للبنك المذكور.
- فرض ضريبة على الودائع التي تفوق 100 ألف يورو في المصرفين القبرصيين الأكبر: بنك قبرص والبنك الشعبي. وذلك لمرة واحدة، على أن لا تقل عن 60% من قيمة هذه الودائع وأن تستخدم حصيلة هذه

وكثيراً ما شهدت دولة ما حدوث أزمة مصارف ودين سيادي، أو أزمة مصارف وعملة في وقت واحد. وإن كانت أكثر الأزمات حدوثاً هي على التوالي: أزمة العملة، أزمة المصارف ثم أزمة الدين السيادي. بحيث لوحظ أن الأزمات المصرفية كانت تسبق أزمة العملة وأزمة الدين السيادي بسنة واحدة تقريباً. إلا أن الحالات التي سجّل فيها حدوث الأنواع الثلاثة من الأزمات في البلد ذاته بوقت واحد كانت إحدى عشر حالة فقط خلال الفترة 1970-2017.

وفيما يلي نعرض باختصار لأبرز تلك الأزمات مع التركيز على آليات ووسائل المعالجة ومدتها وتكاليفها، دون أن يغيب عن بالنا اختلاف أسباب وظروف حدوث كل منها:

1.4. قبرص : ترتبط الأزمة المالية القبرصية التي حدثت خلال الفترة 2012-2013 بشكل أساسي بأزمة الديون السيادية اليونانية سنة 2010 ، حيث صُنّفت السندات اليونانية من قبل مؤسسات التصنيف المعروفة بدرجة "خردة". إذ بلغت توظيفات المصارف القبرصية في هذه السندات حوالي 160% من الناتج القبرصي. فبعد شطب حوالي 100 مليار يورو من سندات الخزينة اليونانية (في إطار إعادة جدولة الدين العام اليوناني حيث جرى اقتطاع مديونية اليونان بنسبة 75%)، تعرّضت المصارف القبرصية إلى خسائر بلغت 6,5 مليار يورو. يضاف إلى ذلك انكشاف المصارف القبرصية على شركات عقارية شديدة المديونية، كأحد أسباب الأزمة. كما أن دخول الاقتصاد القبرصي حالة من الركود اعتباراً من سنة 2009 نتيجة أزمة الرهونات الأميركية، وما تسبب به من زيادة نسبة القروض المتعثرة وانخفاض قيمة العقارات يضاف إلى أسباب الأزمة أيضاً.

ونتيجة الحجم الهائل للقطاع المصرفي الذي باتت أصوله تعادل سبعة أضعاف الناتج المحلي، فيما وصلت نسبة الودائع إلى خمسة أضعاف الناتج البالغ 24 مليار دولار، فإن الحكومة وقفت عاجزة عن تغطية الخسائر الضخمة وسط خلافات سياسية حادة بين الحكومة والمعارضة. وقد ساهم تراجع التصنيف الائتماني



الأهم في عملية إعادة الهيكلة أعلاه هي قيام الحكومة بتأسيس "الوكالة الوطنية لإدارة الأصول" (NAMA).

وقد استحوذت هذه الوكالة 2010-2011 على قروض مصرفية لمشاريع تطوير عقاري. وذلك مقابل سندات حكومية 31,8 مليار يورو جرى إصدارها مباشرة بواسطة الوكالة لتغطية تكاليف هذه العملية بما فيه تكلفة رأسمال الوكالة. وقد ساعدها في إتمام هذه العملية الحصول على مساعدات خارجية بلغ مجموعها 85 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد، موزعة بين 50 ملياراً لاحتياجات المالية العامة و35 ملياراً لإعادة هيكلة المصارف.

وبحلول العام 2020 كانت الوكالة قد تمكّنت من تسديد كامل السندات التي كانت أصدرتها بكفالة الحكومة لتمويل عمليات إدارة الأصول المصرفية، ليشكّل ذلك في واقع الأمر إعلاناً بانتهاء مفاعيل أزمة مصرفية استمرت 11 عاماً. لا بل إن الوكالة تمكنت في هذه العملية من تحقيق عدة أهداف أبرزها: تحقيق فائض مالي جرى تحويل جزء منه إلى خزانة الدولة، والحفاظ على قيمة الأصول بما فيها القروض للمدينين، واستمرار سير النشاط التجاري بتسليم مساكن جديدة.

وتعمل وكالة "NAMA" ككيان تجاري مستقل له مجلس إدارة خاص يقوم بتعيينه وزير المالية. أما الكادر الإداري للوكالة فهم في الواقع موظفون لدى الخزانة، ويجري تعيينهم لصالح الوكالة، التي تقوم بتسديد رواتب وتكاليف هؤلاء الموظفين للخزانة، بالإضافة إلى تكاليف خدمات الدعم الفني والأعمال التي تقدّمها الخزانة للوكالة.

3.4. اندونيسيا : بدأت الأزمة الإندونيسية أواخر سنة 1996 في ظل تراجع شديد في قيمة العملة المحلية (روبية) مقابل الدولار. وقد استمرت هذه الموجة لمدة عامين وسط أزمة أوسع اجتاحت شرق آسيا في تلك الفترة.

الضريبة في إعادة رسملة بنك قبرص وتسوية مديونية المصرفين وتصفية أصولهما السامة، مع الإشارة أن 20٪ من هذه الودائع تعود لشركات ومواطنين روس. وكذلك أن يتحوّل جزء من قيمة هذه الودائع إلى أسهم في بنك قبرص مع كامل حقوق التصويت وحصل الأرباح. أما نسبة 40٪ المتبقية فيتم تجميدها للحفاظ على السيولة الكافية، على أن تعاد لأصحابها مع احتساب فوائد عليها تفوق معدلات الفائدة السائدة بعشرة نقاط أساس.

- تصفية الكثير من الفروع والمؤسسات المصرفية واستخدام عائداتها لإطفاء الخسائر المحلية. مما أدّى إلى تقليص حجم القطاع المصرفي القبرصي من 7 مرّات حجم الناتج المحلي سنة 2009 إلى ثلاث مرات سنة 2012.
- إعفاء المودعين الصغار من تحمّل تكاليف الأزمة. وهؤلاء يشكلون 95٪ من إجمالي عدد المودعين.
- إعادة هيكلة الديون من خلال استبدال السندات المستحقة في الفترة 2013-2016 بسندات جديدة مع نفس العائد، ولكن جرى تأخيرها حتى الفترة 2019-2023.
- الاستعانة بشركات تدقيق دولية (KPMG) للتدقيق في ميزانية بنك قبرص.

ثانياً- إصلاحات مالية وإدارية: تضمّنت بشكل رئيسي سياسات تقشفية قاسية لتخفيض العجز في الموازنة إلى ما دون 3٪ من حجم الناتج المحلي، ومكافحة الفساد بما فيه التهرب الضريبي وغسيل الأموال.

والجدير ذكره أن دخول قبرص نادي الدول المصدّرة للغاز سنة 2018 ساعدها في التغلب على محدودية مواردها المالية، وبالتالي تغطية كلفة الخروج من الأزمة.

2.4. إيرلندا: انفجرت الأزمة المصرفية في إيرلندا خلال الفترة 2003-2007 نتيجة الإقراض المفرط للقطاع العقاري. فكان أن بادرت الحكومة سنة 2008 إلى المباشرة بإعادة هيكلة القطاع المصرفي، في عملية بلغت كلفتها 37٪ من حجم الناتج. ولكن تبقى الخطوة



جانب إعادة رسملة المستوفية للشروط. حيث أدت العملية إلى إغلاق 67 مصرفاً تجارياً خاصاً لإعادة رسملة 26 مصرفاً، منها سبعة مصارف للدولة، وتأمين 12 مصرف. حيث انخفض عدد البنوك بنسبة 42٪ خلال خمس سنوات، من 239 مصرفاً في بداية الأزمة سنة 1996 إلى 138 مصرف نهاية سنة 2000.

لكن الحكومة قامت لاحقاً ببيع حصتها في المصارف التي تملك حصصاً فيها إلى مستثمرين أجانب، بحيث باتت حصة البنوك الأجنبية بعد إعادة الهيكلة تشكل 31٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الإندونيسي.

إصدار سلسلة إصلاحات تشريعية وإدارية لم يكن ممكناً إقرارها إبان حكم الرئيس السابق سوهارتو. وأبرز ما تضمنته الآتي:

(أ) الحد من سلطات وزارة المالية في القطاع المصرفي، وتعزيز صلاحيات البنك المركزي في السياسات النقدية والمالية، بما في ذلك منح الاستقلال المالي والإداري. وذلك من خلال تعديل قانون المصارف، الذي تضمن أيضاً استحداث مجلس خبراء للرقابة يختارهم مجلس النواب ويعيّنهم رئيس الجمهورية. ومهمة المجلس الرقابة على أعمال البنك المركزي.

(ب) العمل بتوصية صندوق النقد الدولي للاحقة استحداث إطار متكامل للرقابة على جميع الخدمات المالية بعيداً عن سلطة البنك المركزي، الذي بقيت صلاحياته محصورة في السياسات النقدية والحفاظ على العملة. وقد جرى ذلك تحت عنوان "هيئة الخدمات المالية" (Financial Services Agency). ولهذه الهيئة سلطة الرقابة والتنظيم على أربعة قطاعات مالية، هي: البنوك، أسواق الأسهم، شركات التأمين وصناديق التقاعد. والجدير ذكره أن تأسيس الهيئة المذكورة واجه معارضة شديدة من قبل أوساط البنك المركزي أدت إلى تأخيرها من العام 2002 إلى سنة 2010.

وبشكل خاص في كل من تايلند وماليزيا وكوريا الجنوبية والفلبين. ثم تحولت أزمة سعر الصرف إلى أزمة اقتصادية شلت الاقتصاد الإندونيسي وأدت إلى إفلاس آلاف الشركات وارتفاع معدلات البطالة.

وكخطوة أساسية أولى ضمن استراتيجية شاملة لمواجهة الأزمة، عمدت الحكومة إلى تأسيس "الوكالة الإندونيسية لإعادة هيكلة المصارف" (IBRA). وقد حددت فترة خمس سنوات كي تنجز الوكالة مهامها. ولكن تعقيدات الأزمة أدّى لتمديد هذه الفترة حتى العام 2004 تاريخ حلها النهائي.

تولّت الوكالة عملية إعادة هيكلة المصارف نيابة عن الحكومة وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وذلك ضمن سلسلة إجراءات متكاملة أدّت عند نهاية المهمة إلى جملة نتائج غيرت وجه القطاع المصرفي والاقتصاد عموماً. ومن أبرز تلك الإجراءات والنتائج ما يلي:

فرض مظلة لضمان الودائع المصرفية لمنع تدهور الثقة بالقطاع المصرفي. حين جرى تغطية تكاليف هذه العملية من خلال الاستحواذ وبيع وتسويق موجودات بنوك فاشلة جرى حلّها لاحقاً. وقد استخدم جزء من عائدات هذه العملية لإعادة رسملة بنوك أخرى قابلة للاستمرار. ومن ضمن هذه الموجودات ديون رديئة جرى تحويلها إلى الوكالة. الأمر الذي أدّى إلى انخفاض نسبة القروض لكل من الموجودات الإجمالية والودائع من 75,6٪ و 104٪ إلى 41,6٪ و 54,3٪ على التوالي خلال فترة الأزمة 1996 - 2003.

تدخل الحكومة لدعم السيولة وإعادة رسملة البنوك المجدية من خلال إصدار سندات دين (bailout). مما رفع نسبة ديون المصارف السيادية من 0,2٪ من إجمالي موجوداتها إلى 30,2٪ خلال الفترة المذكورة أعلاه. وقد بلغ حجم هذه السندات 52٪ من حجم الناتج المحلي.

لقد جرى إغلاق أو تأمين المصارف التي لا تستوفي الشروط والمعايير التي يضعها البنك المركزي، إلى



ثالثاً: تعيين وكالة أو هيئة محايدة لإدارة عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي. وتكون مهمتها محصورة ضمن فترة زمنية محددة. وهذه الوكالة أو الهيئة تتمتع عادة بصلاحيات تفوق تلك العائدة إلى البنك المركزي، الذي يتم حصر مهامه في السياسة النقدية والحفاظ على العملة. ولذلك يلفت صندوق النقد الدولي أن جميع عمليات المعالجة وإعادة هيكلة المصارف والمؤسسات المالية التي تمت بإشراف البنك المركزي في مختلف التجارب السابقة، اتسمت بالبطء الشديد واستغرقت في المتوسط أربع سنوات دون الوصول للنتائج المرجوة. وفي المقابل فإن عمليات إعادة الهيكلة بإشراف وإدارة وكالة محايدة كانت ناجحة وممنهجة.

رابعاً: توفير السيولة والدعم المالي الحكومي للمصارف القادرة على الاستمرار مقابل ضمانات بإسترجاع المالي العام، وقد كان الهدف من ذلك تمكين القطاع المصرفي من القيام بدوره وسيطاً أساسياً في الدورة الاقتصادية وتمويل قطاع الأعمال.

خامساً: لا مفر من معالجة أوضاع المصارف التي لا تستوفي شروط الإستمرارية في المرحلة القادمة. على أن يجري الاستحواذ على موجودات هذه البنوك سواء من قبل الوكالة أو الهيئة المحايدة، أو البنوك المتبقية المستوفية للشروط.

سادساً: يتحمل جميع الأطراف حصة من الخسائر، أي البنوك والمساهمين والمودعين وآخرهم الدولة.

سابعاً: تتعدد أدوات التدخل والمعالجة تبعاً لحجم المشكلة وطبيعتها، ومن أبرز هذه الأدوات ما يلي:

- إعادة الرسملة داخلياً، أو التصفية والدمج والاستحواذ ..
- تجميد الودائع والسحوبات لفترة معينة حفاظاً على السيولة الموجودة.
- إغلاق المصارف لفترات متقطعة.
- إدخال مساهمين جدد محليين أو أجنب .
- تأميم البنوك لفترة إنتقالية..

(ج) إدخال نظام ضمان الودائع للمرة الأولى.

(د) تعزيز الإدارة الداخلية للمخاطر في المصارف. حيث بات لهذه العملية أقسام متخصصة وشبه مستقلة.

5. دروس وسياسات مستفادة من تجارب عالمية في مجال إعادة هيكلة القطاع المصرفي :

بالرغم من اختلاف أسباب وظروف اندلاع الأزمات المصرفية والمالية حول العالم، كما يتبين من تجارب الدول أعلاه، مما قد يتطلب اعتماد مقاربات وخيارات مختلفة للحل، يلاحظ وجود ممارسات وآليات تكاد تكون مشتركة بين مختلف التجارب المشار إليها. ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: تتوقف كلفة إعادة الهيكلة على عوامل عدة منها: حجم المشكلة وطبيعتها، أي نسبة الديون والأصول الرديئة إلى إجمالي الأصول على سبيل المثال أو مدى أهمية دور البنوك كوسيط مالي في النشاط الاقتصادي (ومن مؤشرات حجم التسليفات للقطاع الخاص وللقطاع العام). والعامل الأهم يبقى توقيت التدخل، بمعنى أنه كلما كان التدخل فورياً وعاجلاً كانت الكلفة أقل والعكس صحيح.

ثانياً: التشخيص الدقيق والشفاف لطبيعة المشكلة. فغالباً ما تقتصر المعالجات على جوانب محاسبية بحتة كمشاكل التدفقات والمخزون والخسائر، وبالتالي يتم التغاضي عن معالجة مكامن خلل جوهرية نتيجة التشخيص الخاطئ والمتحيز. لذلك لا بد أن تكون العملية شاملة لمختلف أوجه القصور الإداري والفني والتنظيمي لدى البنوك. فقد تبين أن أصل المشكلة في الكثير من الأزمات السابقة يعود إلى ضعف في الإدارة التشغيلية للبنوك، وإلى نقص مزمن في الأطر الرقابية والتنظيمية الداخلية للبنك، بحيث أنه كان عاجزاً عن استشراف المخاطر وإدارتها ذاتياً قبل فوات الأوان. الأمر الذي جعل موضوع تطوير إدارة المخاطر ضمن المصرف، وفرض معايير تحوط كآلية لمنع تمويل الطفرات وتغطية التراجعات في قطاعات معينة في طلب مهام إعادة الهيكلة حول العالم.



- نقص الخبرات الرفيعة والمحايدة للإشراف والرقابة والمتابعة الشفافة والصارمة لعملية إعادة الهيكلة بكاملها.
- آليات وأطر للمساعدة في إدارة ومعالجة الأصول السامة بما فيها الديون الرديئة.
- ضمانات للحصول على التمويل الخارجي.
- تغطية عملية إعادة التفاوض مع الدائنين الأجانب الذين باتوا يحملون جزءاً هاماً من الدين العام.

وفي هذا الإطار، ما زالت خطة التعافي المالي لحكومة الرئيس حسان دياب، والتي تتضمن الكثير من خيارات إعادة الهيكلة المعهودة في أزمات الدول المذكورة آنفاً، تشكل منطلقاً حقيقياً لأي حكومة جديدة سواء في المعالجات أو التفاوض مع صندوق النقد الدولي وغيره من جهات التمويل الدولية.

وفي مطلق الأحوال، لا يسعنا سوى التأكيد على جملة الثوابت نجد في التمسك بها مصلحة وطنية لا ينبغي التفريط بها، وعلى رأس ذلك الحرص على أن تشكل عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي فرصة للانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل المصرفي الموجه لتمويل الإنتاج وليس الاستهلاك بشقيه الخاص والعام، كما تعودنا طوال العقود الماضية. ويمكن على سبيل المثال أن تتضمن التشريعات الجديدة حوافز كافية لتوجيه التسليف المصرفي نحو استيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية الضرورية للصناعات المحلية.

وإزاء ما يطرح من مشاريع تتعلق بالموجودات العامة في خضم عملية إعادة الهيكلة، ينبغي عدم التفريط بدور الدولة وحقوقها سواء لمواجهة تحديات التنمية والحد من الفقر، أو إعادة تأهيل وتطوير موارد البلاد البشرية والمادية بما فيها البنية التحتية والخدمات العامة.

* * *

- ◀ توفير ضمانات حكومية مؤكدة للودائع حفاظاً على الثقة بالقطاع المصرفي.
- ◀ تحويل مودعين كبار إلى مساهمين في البنك.
- ◀ تحويل ملكية بعض الأصول بما فيها الديون الرديئة، إما إلى بنك محلي ينشأ لهذه الغاية أو إلى الوكالة المحايدة المشرفة على إدارة العملية، أو إلى جهات خارجية مثل "صناديق الأصول الضعيفة" التي تشتري الأصول السامة من البنوك بأسعار بخسة نسبياً (وهذا ما حصل بالنسبة للجزء الأكبر من سندات اليوروبوندر التي كانت في حوزة المصارف اللبنانية).

6. مقارنة مطروحة لحل الأزمة اللبنانية :

بالرغم من أن تعقيدات الأزمة اللبنانية بوصفها أزمة متعددة الأبعاد ونادرة الحدوث، كما أشرنا أعلاه، قد تفرض معالجات خاصة واستثنائية، فإن ذلك لا يحول دون استخلاص العبر والدروس من تجارب دول أخرى سبق أن واجهت أزمات مالية ونقدية، لا بل ينبغي توسيع دائرة التعاون مع مختلف الدول والهيئات القادرة على تقديم المساعدة، وذلك لاعتبارت كثيرة منها:

- ◀ إن عملية إعادة الهيكلة بشقيها، أي القطاع المصرفي بما فيه مصرف لبنان، والدين العام، تجري وسط ركود تضخمي شديد وإفلاس تام للدولة، في حين أن الفاتورة المتوقعة لهذه العملية هي من الضخامة بحيث قد تعجز عن تغطيتها حتى مصادر التمويل الخارجي.
- ◀ تطرح عملية إعادة الهيكلة بشقيها المصرفي والدين العام جملة من القضايا والإشكاليات الشائكة. ما قد يستدعي الاستعانة بجهات خارجية لتذليلها. ومن أبرزها ما يلي:
- صعوبات تتصل بنقص التمويل اللازم لعملية إعادة رسملة المصارف وضمن الودائع وإطفاء الخسائر.



3. دعم المحروقات في لبنان

مع اشتداد الأزمة المالية في لبنان ونفاذ احتياطات مصرف لبنان من العملات الصعبة تفاقمت أزمة تأمين المحروقات في لبنان وضاعت الحلول بين أطماع الشركات المستوردة ومتهافتات سياسة الدعم لدى مصرف لبنان . ففي حزيران 2021 أعلن مصرف لبنان عن عدم قدرته على الاستمرار في سياسة الدعم بما فيها تأمين 90 % من الدولارات على سعر 1515 للدولار الواحد لتغطية فاتورة استيراد المحروقات . وفي بداية تموز 2021 تغيرت سياسة الدعم لتصبح المحروقات مدعومة على سعر 3900 ليرة مقابل الدولار مما أدى إلى ارتفاع سعر صفيحة البنزين 95 و 98 أوكتان بنسبة 55 % بين نهاية حزيران وبداية تموز وسعر صفيحة المازوت بنسبة 63 % . السعر الجديد محدد فقط لفترة 90 يوماً تنتهي في نهاية شهر أيلول من العام الجاري هي المدة التي يمكن تغطيتها بما تبقى من احتياطي عملات بحسب مصرف لبنان. بحيث يُخشى أن يؤدي توقف الدعم نهائياً بعد ذلك إلى ارتفاع سعر صفيحة البنزين والمازوت بشكل يفوق قدرة المواطن اللبناني على تأمينها ، وخاصة مع وصول سعر الدولار في السوق السوداء إلى عتبة 20,000 ل.ل. للدولار الواحد .

ويُبين الجدول أدناه تقدير لسعر صفيحة البنزين والمازوت في حال رفع الدعم كلياً وبقاء سعر الدولار في السوق السوداء على قيمة 19500 ل.ل. للدولار الواحد .

جدول رقم 1 : سعر صفيحة البنزين والمازوت في حال رفع الدعم

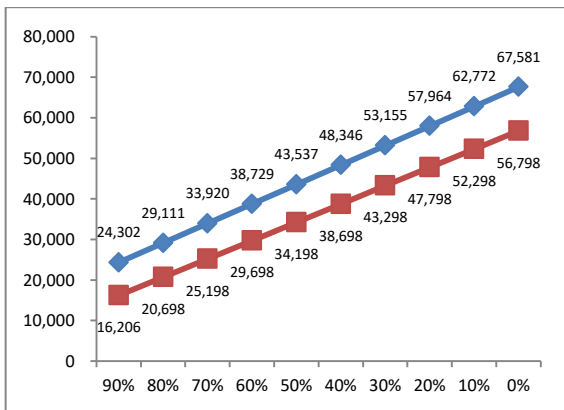
سعر صرف الدولار مقابل الليرة	بنزين 98	بنزين 95	ديزل أويل
الدولار الواحد يساوي 12000 ليرة	172,117	166,382	134,262
الدولار الواحد يساوي 15000 ليرة	212,236	205,036	167,143
الدولار الواحد يساوي 19500 ليرة	272,413	263,018	216,464

المصدر: من إعداد المركز

واللافت أن وزارة الطاقة عندما درست ملف "ترشيد الدعم" في نهاية 2020 أعدت سيناريوهات حول أسعار المحروقات في لبنان في حال تم رفع الدعم عنها كلياً أو جزئياً أو باعتماد سعر صرف 3900 ليرة لبنانية . وقد تراوح سعر تنكة البنزين 95 أوكتان بين 24,302 ليرة (دعم 90 %) و بين 67,581 ليرة (في حال رفع الدعم) ، أما تنكة المازوت فقد تراوح سعرها بين 16,206 ليرة (دعم 90 %) وبين 56,798 ليرة (في حال رفع الدعم) . أما في حال اعتماد سعر 3900 للاستيراد فقد قُدّر سعر تنكة البنزين بـ 36,570 ليرة وسعر المازوت 27,706 ليرة . إن هذه التوقعات مبنية على أساس أن سعر الطن المتري بحسب بلائس هو 435 دولار أميركي ، وسعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق السوداء يساوي 8,233 ليرة للدولار الواحد.

رسم بياني رقم 1 : سيناريوهات رفع الدعم عن

المحروقات تقديرات العام 2020



المصدر : وزارة الطاقة

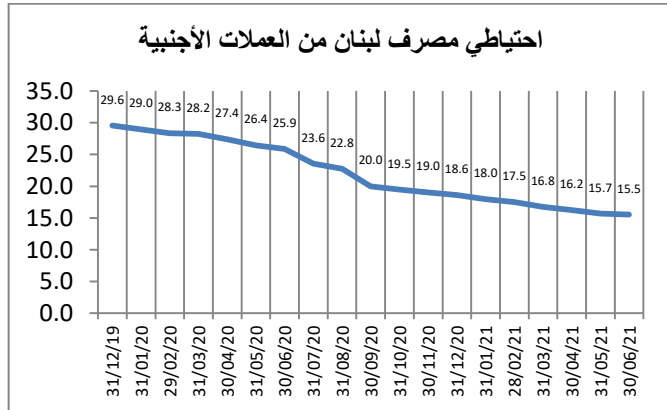
أسباب اختلاف تقديرات أسعار المحروقات بعد رفع الدعم بين السيناريوهات الحالية وسيناريوهات وزارة الطاقة هما كالاتي :

أ. ارتفاع سعر برميل النفط :

شهدت أسواق النفط انخفاضاً حاداً في سعر البرميل في العام 2020 عقب تفشي فايروس كورونا في العالم وتدنّي سعر البرميل إلى ما دون 20 دولاراً ، وفي أوائل



رسم بياني رقم 3 : إحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية (مليار دولار)



المصدر : مصرف لبنان

وبذلك يُخشى أن تحرير سعر المحروقات بات أمراً واقعاً نتيجة لتراجع احتياطي العملات، إلا أن تداعيات هذا التحرير ستكون كارثية بلا أدنى شك خصوصاً في ظل الارتفاع الحاد في سعر صرف الدولار .

1. التغيرات التي طالت أسعار المحروقات نتيجة لقرارات مصرف لبنان

شهدت أسعار المحروقات في لبنان زيادات جوهرية منذ بداية الأزمة عام 2019 بنسب فاقت الـ 50 % لكل بنود المحروقات . ويبيّن الجدول أدناه التغيرات التي طالت أسعار المحروقات منذ نهاية عام 2019 .

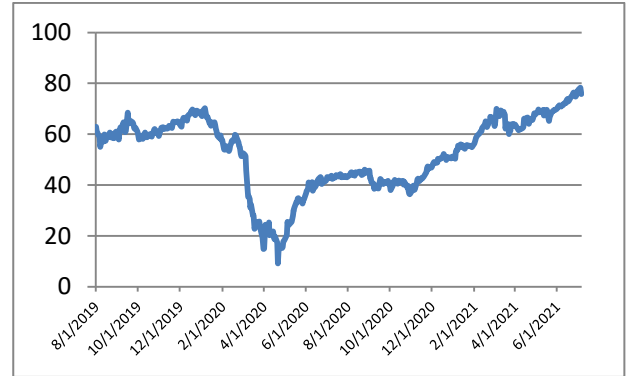
جدول رقم 2 : التغير في أسعار المحروقات 2019-2021

تاريخ صدور الجدول	26/12/2019	30/12/2020	23/6/2021	29/6/2021	1/7/2021
الفترة	نهاية عام 2019	نهاية عام 2020	حزيران 2021 قبل رفع الدعم إلى 3900	بعد قرار رفع الدعم + رفض الشركات التسعيرة	بعد قرار رفع الدعم إلى 3900 والتوافق مع الشركات
بنزين 98 أوكتان	25200	26900	46600	62900	72200
بنزين 95 أوكتان	24500	26000	45200	61100	70100
المازوت	17600	18400	33300	46100	54400
الغاز	14400	22200	28400	37600	41600

المصدر: المديرية العامة للنفط

العام 2021 بدأت أسواق النفط بالتعافي وارتفع سعر البرميل إلى 76.2 مليار دولار نهاية حزيران 2021 ، بحسب الرسم البياني الآتي:

رسم بياني رقم 2 : أسعار برميل النفط (دولار)



ب. ارتفاع سعر صرف الدولار

شهد سعر صرف العملة اللبنانية ارتفاعاً كبيراً منذ اندلاع الأزمة نهاية عام 2019 ، وأصبح سعر صرف الدولار مقابل الليرة يساوي 19500 أي بارتفاع نسبته 1187 % .

ج. تفاوت حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى مصرف لبنان

إنخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى مصرف لبنان بنسبة تراكمية قدرها 63 % منذ نهاية 2019 ، حيث انخفضت من 29.6 مليار دولار في كانون الأول 2019 إلى 15.5 مليار دولار نهاية حزيران 2021 . وهو ما يساوي تقريباً حجم التوظيفات الإلزامية بالعملات للمصارف لدى مصرف لبنان ، مما يعني تقلص إمكانيات الدعم المتاحة لمصرف لبنان إلى أدنى مستوياتها. مما دفع مصرف لبنان إلى طلب رفع الدعم عن السلع الرئيسية وتخفيض نسبة التوظيفات الإلزامية لدى مصرف لبنان إلى 14 % بدلاً من 15 % .



يقيّد قدرة الدولة على التأثير على تخفيض سعر الصفيحة في حال أرادت إلغاء هذا الرسم . فبحسب آخر جدول للأسعار يُلاحظ أن الرسوم على الصفيحة إنخفضت نسبتها إلى 7 % بعدما كانت بحدود 20 % من سعر الصفيحة .

- حصة الدولة من صفيحة البنزين (أي الرسوم + الضريبة) إنخفض من 30 % إلى 17 % .
- ارتفع وزن ثمن البضاعة الاجمالية من إجمالي كلفة البنزين حيث أصبح 75 % بعد أن كان 62 % في أيار 2019 نتيجة لارتفاع سعر النفط .
- ارتفع وزن و ثمن البضاعة في يوم واحد بين جدولي 29 حزيران و 1 تموز 2021 بنسبة 4 % من وزن 72% إلى 75 % . وهذا الارتفاع هو نتيجة رفض الشركات لهامش ربحهم المحقق على سعر 3900 . ولشرح هذا التفصيل لا بد من معرفة مكونات بند ثمن البضاعة .
- مكونات بند ثمن البضاعة

يُشكّل ثمن البضاعة النسبة الأكبر من جدول تركيب الأسعار الأسبوعي كما أشرنا أعلاه ، وفيما يلي سنعرض أبرز مكونات هذا الثمن. تبدأ عملية التسعير لثمن البضاعة في لبنان من سعر الطن المتري للمحروقات بحسب نشرات "بلاّتس" والتي هي مزوّد بيانات رئيسي في العالم عن معلومات الطاقة ومعتمد من قبل وزارة الطاقة في لبنان . ويبيّن الجدول أدناه كيفية تسعير ثمن البضاعة لصفيحة بنزين 95 أوكتان (بهدف شرح الآلية) في لبنان بدءاً من سعر البلاّتس FOB (إستخدام سعر البلاّتس بتاريخ 2021/06/28) .

وبعد قرار مصرف لبنان إعتقاد سعر صرف جديد للدعم قدره 3900 و صدور أول جدول أسعار بتاريخ 2021-6-29 رفضت الشركات المستوردة للنفط السعر وامتنعت عن تزويد السوق بمادة المحروقات . وقد عدّلت المديرية العامة للنفط الأسعار بتاريخ 2021-7-1 ما أدّى إلى ارتفاع سعر صفيحة البنزين والمازوت بقيمة تساوي تقريباً 10 آلاف ليرة لبنانية . ومن أجل معرفة السبب الأساسي في تغيّر السعر لا بد من تفنيد جدول تركيب الأسعار الصادر عن مديرية النفط .

فبحسب المديرية يتألف جدول تركيب الأسعار من عدة مكونات وأبرزها ثمن البضاعة ورسوم الاستهلاك الداخلي ، وحصل شركات التوزيع والنقل وعمولة صاحب المحطة والضريبة على القيمة المضافة (11 %) . وقد طرأ العديد من التغيرات على هذا الجدول منذ إندلاع الأزمة المالية في لبنان لجهة مكوناته ووزن أكلافه وذلك بحسب الجدول أدناه الذي يبيّن كيف تغيّرت بنية كلفة صفيحة البنزين 95 أوكتان منذ 2019 .

جدول رقم 3 : مكونات جدول تركيب الأسعار

التاريخ	ثمن البضاعة الشركات	10 % التي دفعها المكونات الإضافية	مجموع ثمن البضاعة الإجمالية	داخلي رسوم استهلاك	حصة شركة التوزيع	أجرة النقل	المحطة	عمولة صاحب المحطة	الضريبة على القيمة المضافة	سعر التكلفة 95 أوكتان
29-5-2019	62٪	0٪	62٪	19٪	1٪	1٪	7٪	10٪	26800	
24-9-2019	59٪	0٪	59٪	20٪	1٪	1٪	8٪	10٪	24800	
18-8-2020	43٪	15٪	58٪	21٪	1٪	2٪	8٪	10٪	23600	
29-12-2020	43٪	17٪	60٪	19٪	1٪	2٪	7٪	10٪	26000	
31-3-2021	40٪	27٪	67٪	13٪	1٪	1٪	8٪	10٪	39500	
23-6-2021	37٪	29٪	66٪	11٪	0٪	3٪	9٪	10٪	45200	
29-6-2021	72٪	0٪	72٪	8٪	0٪	3٪	7٪	10٪	61100	
1/7/2021	75٪	0٪	75٪	7٪	0٪	2٪	6٪	10٪	70100	

المصدر : وزارة الطاقة ، المديرية العامة للنفط

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه عدّة نقاط يمكن التوقف عندها وهي كالآتي :

- تدنّي حصة رسم الاستهلاك الداخلي المفروض على سعر الصفيحة من إجمالي سعر صفيحة البنزين. مما



الجدول رقم 4 : تركيبة ثمن البضاعة لبنزين 95 أوكتان

البرميل كثيراً (ارتفع من 75.95 دولار بتاريخ 29-6-2021 إلى 77.25 دولار بتاريخ 1-7-2021) ، بل هو يُبين عن أرباح إضافية تُسجلها الشركات المستوردة للنفط مستغلة سيطرتها على سوق المحروقات في لبنان . فبحسب جدولي الأسعار في التواريخ المذكورة نجد أن ثمن البضاعة قد ارتفع أكثر من 100 دولار لكل المحروقات ، وبحسب جدول تركيب الأسعار فإن الارتفاع في سعر ثمن البضاعة إلى هذا الحد يعني إرتفاع في سعر برميل النفط إلى ما فوق 90 دولاراً للبرميل كما يتضح من خلال الجدول رقم 5 الآتي :

جدول رقم 5 : التغير في مكوّن ثمن البضاعة في جدول

تركيب الأسعار بين 29-6-2021 و 1-7-2021

التاريخ	الشرح	بنزين 98 أوكتان	بنزين 95 أوكتان	مازوت
29	ثمن البضاعة	2,309,000	2,222,000	2,168,000
حزيران 2021	ثمن البضاعة بالدولار (3900)	592.05	569.74	555.90
1 تموز 2021	ثمن البضاعة بالدولار (3900)	699.36	673.72	662.31
الفارق بين الجدولين	الفارق بين السعريين	107.3	104.0	106.4

المصدر: من إعداد المركز

وبالتالي فإن شركات المحروقات تُسجل ربحاً إضافياً بقيمة 100 دولار على كل ألف ليتر جديد .

2. تَوَقَّع أسعار المحروقات بعد رفع الدعم

يُبين الجدول أدناه توقعات ارتفاع أسعار كل من صفيحة البنزين بنوعيه والمازوت وفقاً للتغير في سعر الصرف في حال رفع الدعم :

العناصر	بيان	تاريخ 2021/06/28
1	سعر الطن بحسب البلاتس FOB (\$))	676.28
2	الجمالة (\$))	2
3	الشحن (\$))	9
المجموع أ = 1+2+3 (\$))		687.28
4	التأمين = المجموع (أ) * 0.3 % (\$))	2.06
المجموع (ب) = المجموع (أ) + 4 (\$))		689.342
5	ربط وتأخير (\$))	1.41
6	مصاريف بنكية = (المجموع رقم (ب) + 5) * 0.50 % (\$))	3.45
المجموع (ج) = المجموع (ب) + 5 + 6 (\$))		694.20
7	الرقابة (\$))	0.5
8	الإجازة (\$))	0.28
9	البيانات (\$))	0.38
10	التوليد (\$))	0.2
11	التخزين (\$))	4
المجموع (د) = المجموع (ج) + 7 + 8 + 9 + 10 + 11 (\$))		699.558
12	التبخر = المجموع (د) * 0.50 %	3.49
المجموع (هـ) = المجموع (د) + 12 (\$))		703.056
13	الكثافة Density	0.755
14	السعر CIF = المجموع (هـ) * 13 % (\$))	530.801
15	الربح = 5 % * 14 (\$))	26.540
16	ثمن البضاعة كيلوليتراً = 14 + 15 (\$))	557.347
17	سعر الصرف = 16 * 3900	2,173,653.3
18	الرسوم (ل / ل / الكيلوليتراً)	253,000
19	سعر مبيع الكيلو ليتر للموزع = 17 + 18 (ل / ل / الكيلوليتراً)	2,426,653
20	أجرة النقل (ل / ل / الكيلوليتراً)	77000
21	سعر مبيع الكيلو ليتر للمحطات = 19 + 20 (ل / ل / الكيلوليتراً)	2,503,653
22	عمولة صاحب المحطة (ل / ل / الكيلوليتراً)	200,000
23	مجموع الكلفة دون الضريبة على القيمة المضافة (ل / ل / الكيلوليتراً)	2,703,653
24	الضريبة على القيمة المضافة عند المبيع = 23 * 11 %	297,401.86
25	سعر مبيع العشرين ليتر للمستهلك في المحطة = 23 + 24 / 50	60,021.10

المصدر: من إعداد المركز

الأرقام الموضوع تحتها خط هي قيم ثابتة بالدولار

وبحسب الجدول أعلاه نجد أن سعر الطن بحسب البلاتس هو الركن الأساسي في تحديد ثمن البضاعة ، ما يعني أن أي ارتفاع في سعر ثمن البضاعة هو حكماً تابع للزيادة في أسعار النفط العالمية . إلا أن الفرق الذي حصل بين جدول أسعار 29-6-2021 و جدول أسعار 1-7-2021 لم يكن نتيجة لارتفاع ثمن الطن المتري ، إذ لم يتغير سعر



جدول رقم 6 : توقع أسعار المحروقات في حال رفع الدعم

سعر الصرف	15,000	17,000	18,000	19,000	19,500	20,000	20,500
بنزين 98 أوكتان	204,561	230,284	243,145	256,006	262,436	268,867	275,298
بنزين 95 أوكتان	197,356	222,101	234,474	246,846	253,033	259,219	265,405
مازوت	164,702	186,297	197,095	207,892	213,291	218,690	224,089

المصدر: من إعداد المركز

3. قدرة الحكومة على التأثير في أسعار المحروقات

أ. قدرة الحكومة على التأثير في سعر صفيحة البنزين على وضع الدعم الحالي وسعر صرف 3900 ليرة مقابل الدولار.

يتبين بحسب جدول أسعار المحروقات أن الحكومة اللبنانية تمتلك حالياً هامشاً للتأثير في سعر صفيحة البنزين بنسبة 17 % وذلك إما عبر تخفيض أو إلغاء رسم الاستهلاك الداخلي ، أو تخفيض أو إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة . ويبيّن الجدول أدناه تطوّر سعر صفيحة البنزين في حال سارت الدولة في الخيارات المذكورة أمامها .

جدول رقم 7 : قدرة الحكومة على التأثير على سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان في حال بقاء الدعم على سعر

3900 ليرة مقابل الدولار

الجدول الأساسي بتاريخ 1 تموز 2021	سيناريو في حال إزالة رسم الاستهلاك الداخلي	سيناريو في حال إلغاء الضريبة على القيمة المضافة مع الرسم الداخلي
ثمن البضاعة	2,627,500	2,627,500
الرسوم	253,000	-
سعر مبيع الكيلولتر للموزع	2,880,500	2,627,500
أجرة النقل	77,000	77,000
سعر مبيع الكيلولتر للمحطات	2,957,500	2,704,500
عمولة صاحب المحطة	200,000	200,000
مجموع الكلفة دون الضريبة	3,157,500	2,904,500
الضريبة على القيمة المضافة عند المبيع	347,325	319,495
سعر مبيع العشرين ليتر	70,097	64,480
	-8.0%	-17%

المصدر: من إعداد المركز

ويتبين من خلال الجدول أعلاه أنه في حال قررت الدولة إعفاء صفيحة البنزين من رسم الاستهلاك الداخلي فإن سعر الصفيحة سوف ينخفض حوالي 8 % ليصبح 64,480 ليرة لبنانية . وفي حال جرى إعفاؤها كما المازوت من رسم الاستهلاك الداخلي و الضريبة على القيمة المضافة فإن سعر التنكة سيصبح 58,090 ليرة لبنانية أي بإنخفاض نسبته 17 % عن سعرها الحالي.

ب. قدرة الحكومة على التأثير في سعر صفيحة البنزين في حال رفع الدعم

تنخفض قدرة الحكومة على التأثير في سعر صفيحة البنزين في حال تم تحرير سعرها وذلك لأن الوزن النسبي لثمن البضاعة يتخطى نسبة 85 % من سعر التنكة . ومع افتراض أن سعر الصرف يساوي 19500 ليرة مقابل الدولار فإن سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان تصل إلى 253 ألف ليرة لبنانية . وفي حالة الإعفاء من رسم الاستهلاك الداخلي فإن سعر الصفيحة ينخفض بنسبة 2.2 % ليصبح 247 ألف ليرة . وفي حال الإعفاء من الرسم والضريبة على القيمة المضافة فإن سعر الصفيحة ينخفض بنسبة 11.9 % ليصبح 223 ألف ليرة مقارنة بنسبة 17 % في حال جرى الاعفاء من الرسم والضريبة مع بقاء الدعم على أساس سعر صرف 3900 للدولار . وذلك بحسب الجدول رقم 8 الآتي :

جدول رقم 8 : قدرة الحكومة على التأثير على سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان في حال رفع الدعم

الجدول الأساسي بتاريخ 1 تموز 2021	سيناريو في حال إزالة رسم الاستهلاك الداخلي	سيناريو في حال إلغاء الضريبة على القيمة المضافة مع الرسم الداخلي
ثمن البضاعة	10,867,870	10,867,870
الرسوم	253,000	-
سعر مبيع الكيلولتر للموزع	11,120,870	10,867,870
أجرة النقل	77,000	77,000
سعر مبيع الكيلولتر للمحطات	11,197,870	10,944,870
عمولة صاحب المحطة	200,000	200,000
مجموع الكلفة دون الضريبة	11,397,870	11,144,870
الضريبة على القيمة المضافة عند المبيع	1,253,766	1,225,936
سعر مبيع العشرين ليتر	253,033	247,416
	-2.22%	-11.9%

المصدر: من إعداد المركز



وتحليل نفقات الاستهلاك الفردي التي تتكبدها الأسر المعيشية وهي تشمل اثنا عشرة بنداً كالمواد الغذائية والملابس والأحذية والسكن والتعليم وغيرها.

أما تثقيلات الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك فعادة ما تستند على البيانات المستخرجة من دراسة ميزانية الأسر بالدرجة الأولى، أو من مصادر أخرى كالحسابات القومية وبيانات مبيعات التجزئة وغيرها. أما بالنسبة إلى التثقيلات المعتمدة في لبنان فتقوم على البيانات المستخرجة من دراسة الأسر المعيشية التي قامت بها إدارة الإحصاء المركزي سنة 2011-2012 (راجع جدول رقم 1) .

1.1. بيانات الرقم القياسي للإستهلاك 2016-2020

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين عامي 2019 و 2020 بنسبة 145.84 % وهي نسبة عالية جداً قياساً على معدلات الزيادة في الأسعار في السنوات الماضية 2016-2019 حيث بلغ أقصاها نسبة 7 % . إن هذه الزيادة هي نتيجة للأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان بالتزامن مع تدهور سعر صرف الدولار وبلوغه عتبة 20,000 ل.ل. للدولار الواحد .

4. قياس مؤشري الأسعار والتضخم في لبنان

يختلف مفهوم مؤشر أسعار المستهلك عن التضخم ، وغالباً ما يتم الخلط بين المعنيين وإستخدامهما كمؤشر واحد ، وببساطة شديدة ، يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك عادة كعامل في تحديد مستويات التضخم وليس العكس. فبحسب إدارة الإحصاء المركزي ارتفع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في عام 2020 بنسبة 145.84 % بينما بلغ معدّل التضخم في العام ذاته 84.90 % ، وهذا يعني أن الرقمين مختلفان ويعبران عن مفهومين مختلفين. أما الفارق بين الرقمين وكيفية إحتسابهما فنوضحه في التقرير الآتي :

1. الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI

إن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي. وفي تعريف مؤشر أسعار المستهلك : يقيس معدّل التغيّر في الأسعار التي يدفعها المستهلك لسلة من السلع والخدمات بأسعار السوق خلال فترة زمنية تكون عادةً لشهر واحد وبالاتّناد على أساس سنوي. ويعطى مؤشر الأسعار عادة قيمة 100 في فترة مرجعية ما ، بينما يكون الغرض من قيم مؤشر الأسعار في الفترات الزمنية اللاحقة هو التعبير عن متوسط التغيرات التناسبية -أو النسبة المئوية - في الأسعار مقارنة بالفترة المرجعية للأسعار. ونظراً لأن أسعار السلع والخدمات المختلفة لا تتغير جميعها بنفس الوقت والمعدل، لا يمكن لمؤشر الأسعار إلا أن يعبر عن متوسط حركة الأسعار لكل سلعة من السلع أي تأثيرها على قيم المؤشر. لذلك لا بدّ من تحديد سلة السلع ومعرفة تأثير كل سلعة بحسب وزنها النسبي في هذا المؤشر.

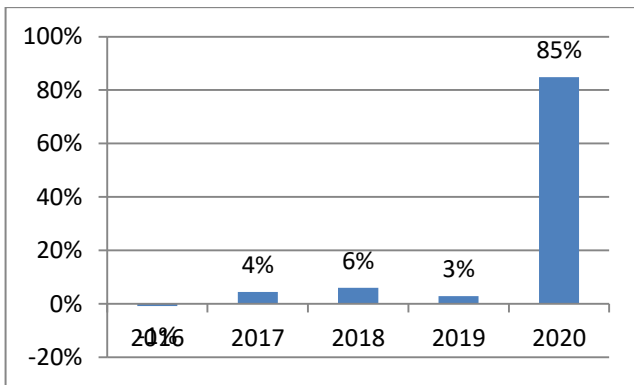
عادةً ما تكون سلة السلع موزعة بحسب "تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض" المعروف بـ COICOP وهو تصنيف وضعته شعبة الإحصاء للأمم المتحدة لتصنيف



معدلات التضخم المرتفعة عموماً عن النمو المفرط في المعروض النقدي للعملة الوطنية وما ينجم عنها من إنخفاض لقيمة هذه العملة.

وقد سجّل معدل التضخم في لبنان نسبة 84.9 % عام 2020 مقارنة بأرقام تضخم متدنية في السنوات الماضية بحسب الرسم البياني أدناه:

الرسم البياني رقم 1: معدلات التضخم في لبنان



المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

2.1. كيف يتم حساب التضخم

يتم حساب متوسط التضخم بحسب إدارة الإحصاء المركزي في لبنان عبر الآلية الآتية وهي :

1. حساب التغيّر الحاصل بين كل شهر من العام الحالي والشهر المماثل من العام الماضي ، أي شهر كانون الثاني 2019 مع كانون الثاني 2020 .

2. عند الانتهاء من احتساب تغيّر الأشهر يتم احتساب متوسط التغيّرات للحصول على معدل التضخم .

جدول رقم 1 : تطوّر أسعار السلع والخدمات بحسب أبواب الإنفاق للأسرة المعيشية للفترة 2016-2020

أبواب الإنفاق	Weights 2012				
	تقديرات 2012	2016-2017	2017-2018	2018-2019	2019-2020
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	20.6	4%	6.2%	9.8%	402.3%
مشروبات روحية وتبغ وتنباك	1.6	8%	1.4%	26.7%	392.5%
الألبسة والأحذية	5.4	17%	9.7%	17.4%	559.8%
مسكن ماء وغاز وكهرباء ومحرقات أخرى	28.5	4%	4.2%	1.3%	18.5%
أثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل	3.7	5%	5.0%	18.0%	655.1%
الصحة	7.8	5%	2.5%	0.1%	17.4%
النقل	13.1	6%	1.1%	14.2%	206.1%
الاتصالات	4.6	1%	0.8%	1.5%	86.7%
الإستجمام والتسلية والثقافة	2.3	5%	5.4%	11.5%	227.1%
التعليم	5.9	3%	5.4%	4.0%	10.3%
مطاعم و فنادق	2.6	4%	2.5%	2.6%	609.0%
سلع وخدمات متفرقة	4.0	3%	2.3%	7.4%	267.5%
الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	100.0	5%	4.0%	7.0%	145.8%

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

2. التضخم

تعريف التضخم : هو الاتجاه العام لحركة ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات في إقتصاد معين بين فترتين زمنيتين غالباً من سنة لأخرى وعادة ما يُستخدم أسعار سنتين مختلفتين لتحديد مستوى التضخم خلال الفترة المذكورة . وتنجم



الجدول رقم 2 : كيفية احتساب متوسط معدّل التضخم

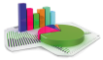
لعام 2020

الشهر	2019	2020	التغير السنوي
كانون الثاني	107.23	118.00	10%
شباط	107.42	119.63	11%
آذار	109.28	128.35	17%
نيسان	109.79	160.90	47%
أيار	109.92	172.06	57%
حزيران	109.00	206.83	90%
تموز	108.50	230.45	112%
آب	108.51	238.76	120%
أيلول	108.85	251.50	131%
تشرين الأول	110.34	261.28	137%
تشرين الثاني	112.49	262.64	133%
كانون الأول	115.54	284.04	146%
		متوسط التغير	84%

3. إستخدامات مؤشري الأسعار والتضخم

غالباً ما يُستخدم مؤشر التضخم المحتسب بالاستناد إلى مؤشر أسعار المستهلك كما سبقت الإشارة ، من أجل احتساب تطور كلفة المعيشة لأي بلد عموماً . وبالتالي يعتمد هذا المؤشر أساساً في عملية تصحيح الأجور بشكل خاص. مع الإشارة إلى وجود مؤشرات أخرى لإحتساب التضخم في مجالات أخرى غير كلفة المعيشة ، مثل مؤشر أسعار المنتجين PPI ، الذي يقيس تطوّر أسعار مدخلات الإنتاج .

وفي حين يُستعمل مؤشر أسعار المستهلك بوصفه متغيّراً أساسياً في تصحيح الأجور ، يُستفاد من مؤشر التضخم في احتساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ليكون بذلك بمثابة "المكّمش" deflator لهذا الناتج ، في الحالات التي لا تتوفر فيها مؤشرات أخرى أكثر دقة.

ثانياً: تقارير وبرامج²1. الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان³

أصدر معهد باسيل فليحان المالي بالتعاون مع اليونسيف ومنظمة العمل الدولية تقريراً تحت عنوان " الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان " ، وشمل التقرير تحليلاً مفصلاً لأوجه الإنفاق الحكومي في لبنان على الحماية الاجتماعية بالاستناد إلى الموازنات العامة لعام 2017-2020. ويأتي هذا التحليل على خلفية الأزمة المعيشية والصحية التي يعاني منها لبنان ، والتي ساهمت بحسب التقديرات بزيادة معدل الفقر في لبنان ليطال أكثر من نصف الشعب اللبناني.

وقد اعتمد التقرير على تنفيذ النفقات الحكومية بحسب التحليل الوظيفي بالاستناد إلى على دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي . وبحسب هذا الدليل فإن لدى الحكومة عشر وظائف أساسية تُنفق عليها موجودة في الجدول أدناه :

مجموع التكاليف	الإنفاق على الحماية الاجتماعية
٧.١	٧.١١
٧.١١	٧.١٢
٧.١٢	٧.١٣
٧.١٣	٧.١٤
٧.١٤	٧.١٥
٧.١٥	٧.١٦
٧.١٦	٧.١٧
٧.١٧	٧.١٨
٧.١٨	٧.١٩
٧.١٩	٧.٢٠
٧.٢٠	٧.٢١
٧.٢١	٧.٢٢
٧.٢٢	٧.٢٣
٧.٢٣	٧.٢٤
٧.٢٤	٧.٢٥
٧.٢٥	٧.٢٦
٧.٢٦	٧.٢٧
٧.٢٧	٧.٢٨
٧.٢٨	٧.٢٩
٧.٢٩	٧.٣٠
٧.٣٠	٧.٣١
٧.٣١	٧.٣٢
٧.٣٢	٧.٣٣
٧.٣٣	٧.٣٤
٧.٣٤	٧.٣٥
٧.٣٥	٧.٣٦
٧.٣٦	٧.٣٧
٧.٣٧	٧.٣٨
٧.٣٨	٧.٣٩
٧.٣٩	٧.٤٠
٧.٤٠	٧.٤١
٧.٤١	٧.٤٢
٧.٤٢	٧.٤٣
٧.٤٣	٧.٤٤
٧.٤٤	٧.٤٥
٧.٤٥	٧.٤٦
٧.٤٦	٧.٤٧
٧.٤٧	٧.٤٨
٧.٤٨	٧.٤٩
٧.٤٩	٧.٥٠
٧.٥٠	٧.٥١
٧.٥١	٧.٥٢
٧.٥٢	٧.٥٣
٧.٥٣	٧.٥٤
٧.٥٤	٧.٥٥
٧.٥٥	٧.٥٦
٧.٥٦	٧.٥٧

وبحسب الجدول فإن الوظيفة العاشرة هي الحماية الاجتماعية التي تضم تسعة بنود وهي : المرض والعجز ، الشيخوخة ، الورثة ، الأسرة والأطفال ، البطالة ، الإسكان ، الإقصاء الاجتماعي غير المصنّف في مكان آخر ، البحوث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية ، الحماية الاجتماعية غير المصنّفة في مكان آخر .

واستناداً إلى هذا التصنيف توصل التقرير إلى النتائج الآتية :

- تُشكّل وظيفة الحماية الاجتماعية حوالي 22 % من النفقات العامة بين 2017-2020 ، وما بين 5 إلى 6 % من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة بين 2017 و 2020 .

- على الرغم من أن زيادة الفقر في لبنان هي نتيجة مباشرة للركود الاقتصادي المقترن بسلسلة من الصدمات الخارجية (تأثير الأزمة السورية ، انخفاض قيمة الليرة اللبنانية ، وباء كورونا) ، فإن الإنفاق على الحماية الاجتماعية لم يكن قادراً على حماية الفئات الأكثر ضعفاً أو التخفيف من الزيادة في معدلات الفقر ، ولا سيما الفقر المُدقع الذي تم تقديره عام 2020 بنسبة 21.8 %.

- إن الإنفاق على الحماية الاجتماعية في لبنان له أثر تراجعى Regressive فهو ينحاز بشكل رئيسي إلى موظفي القطاعين العام والخاص والأسر ذات الدخل المرتفع . وبحسب التقديرات فإن أكثر من 55% من القوى العاملة تعمل في القطاع غير النظامي ولا تستفيد من أي برنامج حماية اجتماعية ويتوقع أن تكون هذه النسبة قد وصلت إلى 71 % في عام 2020.

- شكّل الإنفاق على الشيخوخة (أي التقاعد ونهاية الخدمة) الحصة الأكبر من الإنفاق على الحماية الاجتماعية فقد بلغ بالمتوسط بين 2017 و 2020 حوالي 57 % .

2تعرض هذه الفقرة وتُترجم أهم ما ورد في دراسات وبرامج وتقارير صادرة عن مؤسسات محلية ودولية ومجموعات عمل

³ Institut des Finances Basil Fuleihan. (2021). Social Protection Spending in Lebanon: An examination of State Financing of Social Protection.



بكونها من إجراءات الحماية غير القائمة على الاشتراكات (Non-contributory Social Protection Scheme). وتضم أشكالاً متنوعة من الدعم مثل الدعم النقدي أو العيني، والإعفاء من رسوم خدمات كالصحة والتعليم، ودعم السلع الرئيسية كالغذاء والفيول . يُشكّل دعم كهرباء لبنان حوالي 90 ٪ من مجمل المساعدات الاجتماعية المقدّمة من قبل الحكومة مما يعيق الحكومة عن تقديم أشكال دعم أخرى وخاصة تلك المتعلقة بالسكن والتي تُركّ المجال أمام السلطة النقدية لدعمها عبر الحوافز التي كان يقدّمها مصرف لبنان. ويضاف إلى هذه المساعدات أيضاً بعض التحويلات العينية للعائلات بقيمة إجمالية تقل عن 40 مليار ليرة .

ج. تأمين خدمات صحية وتعليمية للأفراد غير الخاضعين لأي برنامج تأمين اجتماعي كالخدمات الصحية على حساب وزارة الصحة ، وفي لبنان يُشكّل الإنفاق على الصحة لدعم المواطنين أربع إلى خمس أضعاف الإنفاق على التعليم .

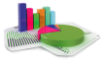
د. الرعاية الاجتماعية : وهي خدمات اجتماعية غير قائمة على الاشتراكات ومنها تحويلات الحكومة إلى الجمعيات غير الأهلية ومراكز الخدمات الاجتماعية ، وبمقارنة الإنفاق الفعلي والمقدّر يتبين وجود فجوة بينهما ما يعني تقاعس الدولة عن تأمين الأموال المقدّرة لهذه المؤسسات.

هـ. برامج الدعم الاقتصادي وتنشيط العمالة: لا يوجد في لبنان برامج نموذجية للحماية من البطالة والتنشيط الاقتصادي وغالبية البرامج متمثلة بتقديم دعم رمزي لمؤسسة الاستخدام العامة، إضافة إلى القروض المدعومة الاستثمارية . وتُعدّ كلفة هذه البرامج حالياً قاصرة جداً أمام موجات البطالة المتصاعدة في لبنان.

- توسّع المعهد في تقريره عن الإنفاق الاجتماعي ليطال وظائف أخرى للحكومة مرتبطة بالإنفاق الاجتماعي ، وهي تلك المنضوية تحت الوظيفة رقم 4 بعنوان "الشؤون الاقتصادية" (وأبرزها دعم الكهرباء في لبنان) والوظيفة رقم 7 بعنوان "الصحة وغيرها" والمقدّر نسبتها مجتمعة بحوالي 40 ٪ من مجمل الإنفاق الاجتماعي في لبنان .
- نتيجة لإضافة "البند الأخرى" يصبح الإنفاق الاجتماعي في لبنان موزعاً على الشكل الآتي : 55- 65 ٪ هو على الحماية الاجتماعية (الوظيفة العاشرة) ، 27 ٪ الشؤون الاقتصادية، 8 ٪ الصحة.
- ومع زيادة بند "الوظائف الأخرى" يرتفع حصة الإنفاق الاجتماعي في لبنان إلى 30 ٪ من مجمل نفقات الحكومة ، وإلى 13.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- تنقسم برامج الحماية الاجتماعية في لبنان إلى خمسة أنواع وهي :

أ.التأمينات الاجتماعية : وهي برامج قائمة على الاشتراكات من قبل الأطراف المستفيدة كالضمان الاجتماعي والتقاعد وغيرها . تُشكّل هذه التأمينات بين 53- 63 ٪ من مجمل الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية (ويتوقع التقرير أن هذه النسبة معرضة للارتفاع وخاصة مع عدم وجود معلومات كافية عن استحقاقات الدولة لصندوق الضمان الاجتماعي) . ويستحوذ موظفو القطاع العام على الجزء الأكبر من هذه التأمينات وبالأخص القوات العسكرية والأمنية ، كما أن غالبية التأمينات الاجتماعية تتمحور حول كبار السن خصوصاً التقاعدات ونهاية الخدمة .

ب. المساعدات الاجتماعية : وهي إجراءات لتقديم مساعدة اجتماعية للأسر الفقيرة أو الأسر والفئات التي تتميز بخصائص معينة يتم تحديدها بناء على وضعها الاجتماعي. وتتميز المساعدة الاجتماعية



وفيما يلي سنعرض التحليل الرباعي SWOT Analysis الذي يُبين أبرز نقاط القوة، الضعف، التهديدات والفرص التي تواجه قطاع الزراعة في لبنان :

نقاط القوة	
1	الإنتاج الزراعي متنوع بشكل كبير
2	على الرغم من الحجم الصغير للقطاع الزراعي إلا أنه له مساهمة غير مباشرة في الاقتصاد وذلك توفير المواد الأولية اللازمة لقطاع التصنيع الغذائي الذي يُعدّ من أكبر القطاعات الصناعية في لبنان .
3	تنامي الإنتاج الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني في العقود الثلاث الماضية
4	يمتاز لبنان بتجارة الخضار والمنتجات الغذائية باستثناء المنتجات الحيوانية.
5	يظهر مؤشر الصادرات تنوع صادرات لبنان الزراعية
6	استبدال التعاونيات بجمعيات للمزارعين ، وهي موجهة نحو إنتاج المحاصيل وخالية من القيود الجغرافية.
7	زاد إنتاج الفاكهة بنحو 40 % منذ أوائل الستينيات.
8	اقترب إنتاج الخضروات السنوي من مليون طن خلال الخمس سنوات الماضية بعدما كان ربع مليون في أوائل الستينيات .
9	التجاوب الإيجابي الذي أظهره القطاع الزراعي تجاه الأزمة السورية
10	امتلاك لبنان شبكة كثيفة من المنظمات غير الحكومية والجمعيات.
11	توافر اتفاقيات تجارة وتعاون دولية (الاتفاقيات الأوروبية ، اتفاقية الاتحاد اللبناني ، سياسة الجوار الأوروبية والاتفاقية الأورومتوسطية) .
12	يتمتع لبنان بتنوع مذهل من منتجات الفاكهة والخضروات عالية الجودة وإمكانية استغلال الفرص المتخصصة.
13	حقق لبنان نمواً كبيراً في الصادرات الزراعية ، تصل إلى حوالي 25 % من صادرات السلع .
14	ازدياد الأعمال التجارية الزراعية

• ويُبين المعهد وجود إنفاق مبالغ فيه في التأمينات الاجتماعية وخاصة تلك المقدّمة للجهات العسكرية . بالإضافة إلى وجود إنفاق كبير زائد في بند المعاشات التقاعدية ، إلى جانب إنفاق دون المستوى المطلوب في مجال دعم التوظيف والتنشيط الاقتصادي .

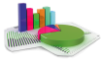
2. التحليل الرباعي للقطاع الزراعي في لبنان⁴

صدر عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO) دراسة بعنوان "مراجعة القطاع الزراعي في لبنان" تركز على الوضعين الاجتماعي والاقتصادي في القطاع الزراعي إلى جانب التحديات الرئيسية التي تعيق تطور هذا القطاع. تُوفّر هذه الدراسة تقييماً استراتيجياً لأداء القطاع الزراعي وذلك بناء على طلب من وزارة الزراعة لدعم السياسات الزراعية وتحديثها .

وتتألف الدراسة من خمسة أقسام هي :

- القسم الأول، لمحة عامة عن الواقع الزراعي في لبنان مع تسليط الضوء على الوضع الاقتصادي الحالي والازمة التي يعاني منها بشقيها المالي والصحي.
- القسم الثاني، أدوار المنظمات الوطنية والدولية والسياسات العامة المؤثرة في القطاع الزراعي إضافة الى الجهات الفاعلة الرئيسية.
- القسم الثالث، التحديات التي تؤثر على القطاع الزراعي وتحد من إمكانية تطوره. حيث تغطي هذه التحديات مجموعة كاملة من القضايا الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية .
- القسم الرابع، الاستراتيجيات والتوصيات التي يمكن تطبيقها.
- القسم الخامس، الدروس المستفادة من النجاحات في القطاع الزراعي في لبنان.

⁴FAO. (2021). Agricultural sector review in Lebanon.



23	يؤدي التمييز بين الجنسين إلى عدم المساواة في الحقوق الجماعية.
24	وجود مكثف لعمالة الأطفال.
25	نقص في الشفافية في أسواق البيع بالجملة.

الفرص	
1	لدى لبنان إمكانيات كبيرة لاعتماد على الزراعة الدقيقة ⁶ والابتكار الرقمي.
2	تعزيز القطاع الزراعي و التنمية الريفية من شأنه المساهمة في الحدّ من الهجرة من الريف إلى المدن وتحسين المستوى المعيشي لسكان الأرياف.
3	نجاح بعض التعاونيات مثل تربية النحل والتعاونيات النسائية.
4	الزراعة العضوية تُشكّل فرصة جيدة للقطاع
5	تحسين معايير الجودة.
6	تطوير الادارة المتكاملة للأفات.
7	تشجيع الابتكارات الرقمية في الزراعة .
8	تحسين الاتفاقيات التجارية.
9	تقليل الواردات وزيادة الصادرات.
10	جعل القطاع الزراعي أكثر جاذبية للشباب.
11	الاستثمار في البحث والتطوير.
12	تحسين الشفافية على طول سلاسل التوريد .

التحديات	
1	استمرار الانخفاض في قيمة الليرة اللبنانية.
2	تراجع استيراد المنتجات الغذائية في الأسواق الرئيسية، مثل مصر ، الأردن، السعودية والإمارات أي فقدان الأسواق.
3	تخفيض ميزانية المؤسسات العامة المرتبطة بالقطاع الزراعي.
4	ارتفاع تكاليف الإنتاج .
5	تداعيات الأزمة المالية في لبنان على القطاع.
6	ندرة المياه التي تشكل تهديداً مستمراً .
7	التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية تهدد القطاع.
8	تسارع تفشي الآفات بسبب التغيرات المناخية.
9	المنافسة والتضييق من دول الخليج وبعض الدول العربية .

⁶ الزراعة الدقيقة هي زراعة تعتمد على التكنولوجيا والأقمار الصناعية ونظام التموضع العالمي (GPS) وأنظمة المعلومات الجغرافية لفهم المتغيرات المختلفة المتعلقة بالعملية الزراعية، مثل تحديد كميات الري المناسبة، والأسمدة، والتنبؤ بفترات الحصاد وكمياته. قوة الأبحاث في الزراعة الدقيقة بالقدرة على تحديد نظام دعم قرار لأجل إدارة مزرعة بشكل كامل من أجل زيادة الإنتاج بنفس الموارد الموجودة.

نقاط الضعف	
1	المدخلات الزراعية الأساسية مستوردة في الغالب (مثل الآلات الزراعية وتجهيز الأغذية، المعدات ومكونات المعدات المحلية والكيماويات الزراعية والبذور).
2	منافسة على الأراضي، مشاكل في ملكية الأراضي، تفتت الأراضي، تدني مستوى إنتاجية الأرض
3	ندرة الخدمات الإرشادية والاستشارية الكافية في القطاع الزراعي من ضعف البنية التحتية، لا سيما من حيث السعة التخزينية والتعبئة والتغليف، ضعف مرافق الري).
4	نقص في التنظيم الحديث في سلسلة التوريد.
5	مستوى منخفض من رأس المال البشري في قطاع الزراعة ، فالمزارعين من كبار السن والأشخاص الذين يفتقرون إلى محو الأمية والتعليم .
6	القطاع الزراعي يمتاز بهيكل ثنائي او مزدوج ، حيث كثرة المزارع الصغيرة مقابل قلة المزارع الكبيرة .
7	الإنفاق العام على الزراعة منخفض .
8	أسواق الجملة بدائية وتفتقر إلى الخدمات اللوجستية والمعدات اللازمة لها للحفاظ على جودة المنتجات.
9	تداخل وعدم وضوح دور المؤسسات
10	التعاونيات ضعيفة ومعطلة بسبب نقص التمويل والموقف السلبي من المزارعين.
11	عدم التنسيق لدى الجهات المانحة
12	ارتفاع تكاليف الانتاج والمدخلات
13	إعتماد لبنان على الاسواق الدولية لاستيراد مدخلات الانتاج .
14	عدم وجود نظام لتتبع المنتجات الزراعية ⁵
16	إمكانية محدودة للحصول على التمويل في المناطق الريفية (قروض).
17	ضعف أنظمة التسويق في لبنان
18	الوصول الى الأسواق الدولية محدود .
19	انظمة الري غير فعالة كما ان أسطح المياه ملوثة.
20	انخراط المزارعين في الممارسات الزراعية السيئة (الحقول المفتوحة، البساتين).
21	دعم ضعيف ما يؤدي الى هيمنة المحاصيل منخفضة القيمة.
22	افتقار المزارعين إلى الضمان الاجتماعي.

⁵ إن تتبع المنتجات من نقطة المنشأ إلى موقع البيع بالتجزئة حيث يتم شراؤها من قبل المستهلكين هو رابط هام في حماية الصحة العامة نظراً لأنه يسمح لوكالات الصحة بسرعة ودقة أكبر في تحديد مصدر الفواكه والخضار الملوثة التي يعتقد بأنها سبب لتفشي الأمراض المنقولة بالغذاء، إخراجها من السوق، والاتصال بسلسلة التوريد

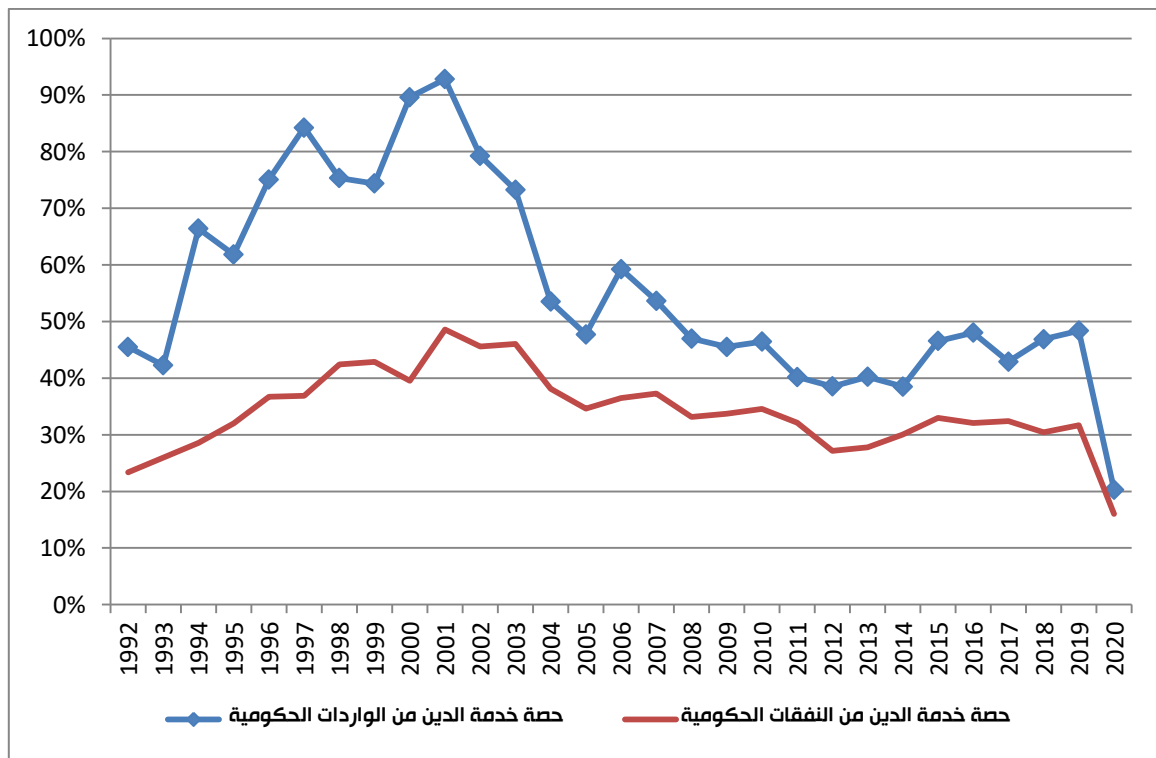


ثالثاً: مؤشرات إقتصادية كلية

1. المالية العامة

2020	2019	
15,342	16,680	إجمالي الإيرادات
19,425	25,477	إجمالي النفقات
2,917	8,068	تسديد فوائد
189	298	تسديد أقساط القروض الميسرة
16,519	17,111	النفقات الأولية
(4,083)	(8,797)	إجمالي العجز/ الفائض
(977)	(431)	العجز الأولي/ الفائض الأولي

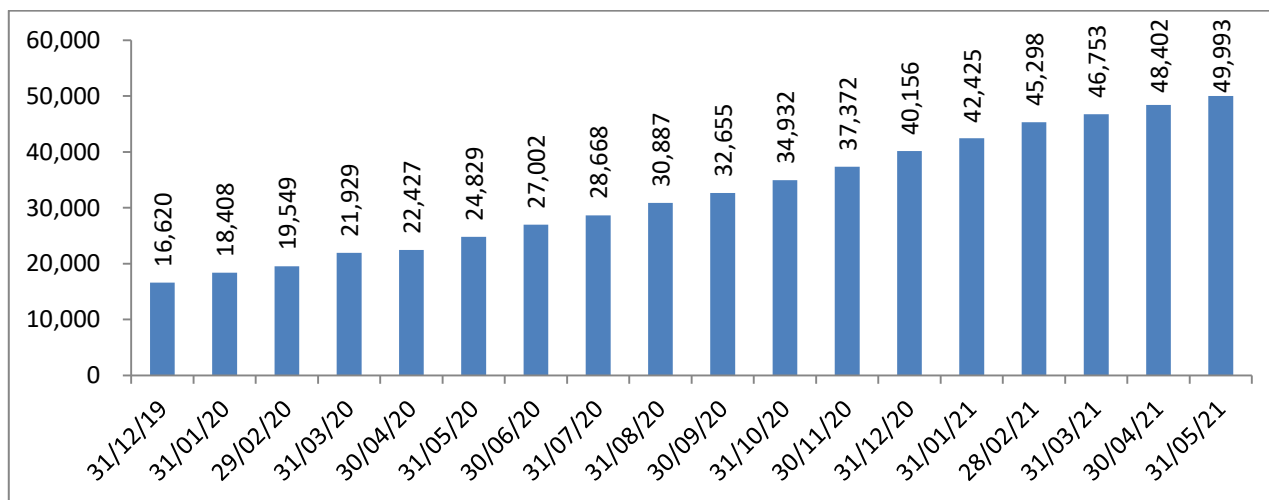
المصدر : وزارة المالية





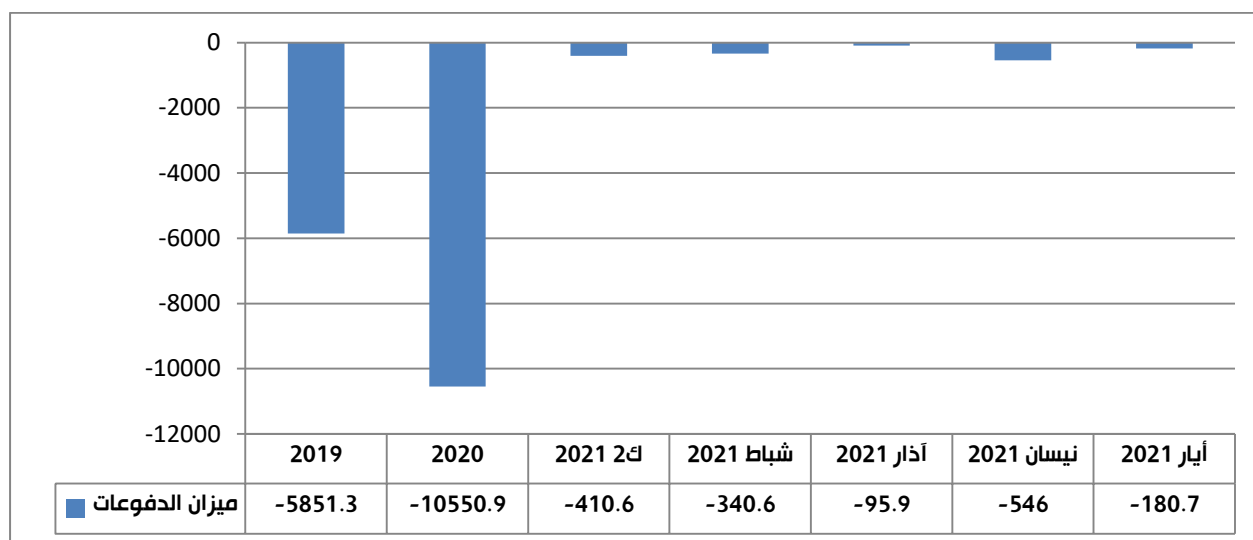
2. الكتلة النقدية M1

حجم الكتلة النقدية M1 (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

3. ميزان المدفوعات (مليون دولار)



المصدر: مصرف لبنان



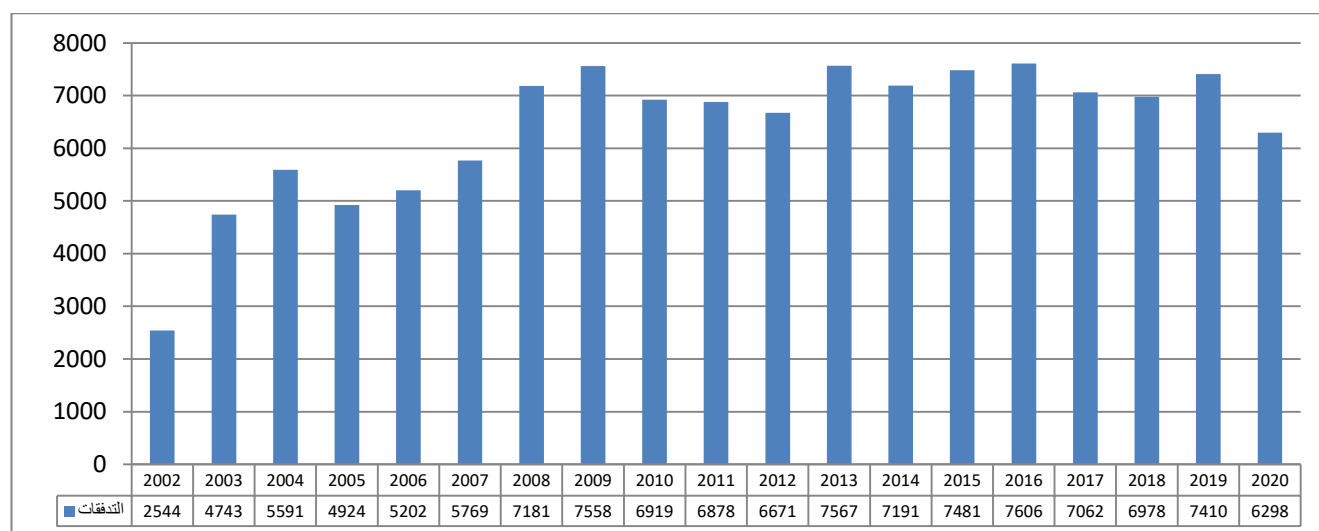
4. الإستيراد والتصدير

2-شباط 2021	2-شباط 2021	
384	676	الصادات (مليون \$)
1949	2105	الواردات (مليون \$)
-1565	-1432	العجز التجاري (مليون \$)

المصدر : الجمارك اللبنانية

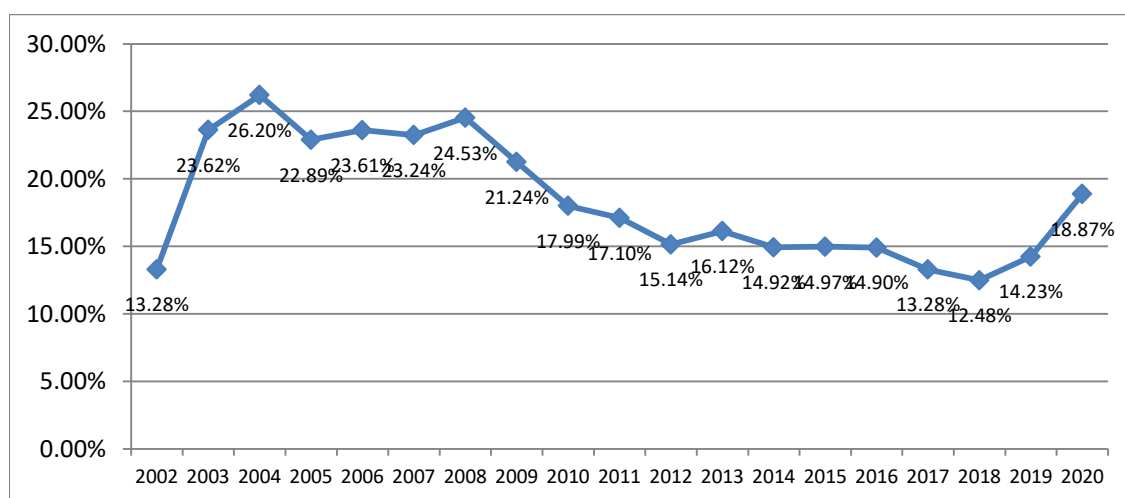
5. حجم التحويلات الخارجية إلى لبنان Remittances

حجم التحويلات المتدفقة إلى لبنان (مليون دولار)



المصدر : البنك الدولي

التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر : البنك الدولي



المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

www.dirasat.net